

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

اللجنة الأولى



الجلسة ٩

الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البنود من ٥٣ إلى ٦٦ ومن ٦٨ إلى ٧٢ و ١٥٣ من
جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة لجميع البنود المتعلقة بنزع السلاح
والأمن الدولي

في العام الماضي، شهدنا بصورة مستمرة
تغييرات كبيرة على المستويين العالمي والإقليمي،
تركزت أثراً كبيراً على كل بلد وكل إقليم. ولا تزال
البشرية تواجه فرصاً وتحديات عديدة تتطلب
بذل جهود مشتركة لدعم وتعزيز قضية السلم
والتعاون وضمان الرفاه لكل البلدان والوثام بين
الأمم.

ويسعدنا أن نلاحظ إحراز التقدم في السعي
إلى حلول للصراعات في الشرق الأوسط وجنوب
أفريقيا. إن التهديد بنشوب حرب إبادة عالمية
يتناقص، على الرغم من أن صراعات عرقية ودينية
وإقليمية عديدة لا تزال مستعرة، أو اندلعت من
جديد. وتخزين الأسلحة النووية والأخطار التي
يفرضها الانتشار غير المشروع للمواد الإنشطارية
تهدد جميع البلدان الكبيرة والصغيرة، وتحتاج إلى
اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي.

ويبين هذا أن انتهاء الحرب الباردة لم يؤد
إلى إزالة الخطر الذي تفرضه الأسلحة النووية
والتقليدية على السواء على البشرية. وهذا هو

السيد نغو جوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة
شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفد جمهورية
فييت نام الاشتراكية أود أولاً أن أهنئكم تهنئة حارة
بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة وأود أيضاً أن أهنئ
أعضاء المكتب الآخرين. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب
عن تقدير وفدي العميق للرئيس السابق السفير فون
فاغنر ممثل ألمانيا، لاسهامه الممتاز في عمل اللجنة
في دورتها السابقة.

أود أنؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم
في انجاح أعمال اللجنة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية ووصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى التكنولوجيا والمعدات النووية للأغراض السلمية.

إن تدابير بناء الثقة لا غنى عنها ولا يمكن أن تنفصل عن عملية بناء السلم والأمن والتنمية. وفي مناطق عديدة تبذل الجهود لإيجاد السبل والوسائل لتشجيع التعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والتنمية على أساس الفهم والاحترام المتبادلين بموافقة جميع البلدان المعنية.

وتدرك فييت نام تمام الإدراك ان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كان أحد الشروط الضرورية للقضاء على الأسلحة النووية.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الجمعية العامة اعتمدت بتوافق الآراء القرار ٧١/٤٨ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وإن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أصبحت المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية بعد أن صدقت الأرجنتين والبرازيل وسانت لوسيا وشيلي مؤخرا على معاهدة تلاتيلوكو وأعلنت كوبا أنها تعتزم أن تفعل بالمثل. كذلك نرحب بجهود البلدان الأفريقية التي ترمي إلى جعل أفريقيا أيضا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تنشأ مناطق أخرى عديدة خالية من الأسلحة النووية.

إن عقيدة فييت نام المتمثلة في مد يد الصداقة إلى جميع البلدان جعلتها تتبع سياسة خارجية مفتوحة، تتميز بالتنوع والتعددية في علاقاتها الخارجية. وتعطي فييت نام في هذه السياسة الخارجية أولوية قصوى لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع بلدان المنطقة. ويسعدنا أن نلاحظ أن سياستنا الخارجية تتفق تماما مع الاتجاه العام الذي يسود جميع أنحاء العالم وبصفة خاصة في جنوب شرقي آسيا، حيث تحل الثقة والتعاون محل الريبة والمواجهة اللتين سادت لعقود.

وتناصر فييت نام قيام بلدان المنطقة بتعزيز ما بينها من مصالح مشتركة وتسوية خلافاتها وحسم نزاعاتها، بما في ذلك تلك المتصلة بالبحر

السبب الذي جعل نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة هدفنا النهائي الذي يمكن أن يسهم في ضمان الأمن لجميع الأمم.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ التطورات الإيجابية التي حدثت منذ دورتنا الأخيرة، والتي تتضمن، إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية؛ وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي قرره الدول الأطراف في المؤتمر الخاص الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ وانضمام بيلاروس وجورجيا وكازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد كانت اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي وقعت في باريس في وقت مبكر من عام ١٩٩٣، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ثمار الجهود المتعددة الأطراف التي بذلها المجتمع الدولي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

ومما لا شك فيه أن معاهدة عدم الانتشار تعتبر حتى الآن أهم الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي. فقد انضمت إليها ١٦٥ دولة بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وينبغي في الواقع تمديدها. بيد أنه يجب أن نؤكد أن الطابع التمييزي لهذه المعاهدة لا يمكن إنكاره وأنه ينبغي أن تحسن بعض موادها حتى تصبح أكثر صلة بالواقع.

وفيما يتعلق بتمديد المعاهدة، تؤيد فييت نام الاقتراح الذي قدمته بلدان عدم الانحياز في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض والتمديد، التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والذي مفاده أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بتدابير القضاء على الأسلحة النووية. وتتضمن هذه التدابير، إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة تحظر إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية، وإعطاء ضمانات أمنية

الأعوام الخمسة الماضية استمعنا إلى العديد من المتكلمين وهم ينوهون بنافذة الفرص التي فتحت لتلمس مبادرات جديدة لنزع السلاح بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه لا يزال يتعين علينا أن نستغل هذه الفرصة السانحة.

يقينا أن بعض التطورات قد طرأت في الأعوام الأخيرة. فمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تستأهل الترحيب بها. والتفاهم الأخير بأن يحاول البلدان تنفيذ المعاهدة على نحو سريع تنشرح لها الصدور بصفة خاصة. ولكن هذا كله سيترك للبلدين حوالي ٧٠٠٠ سلاح استراتيجي، كل منها يزيد من ١٠ إلى ٥٠ مرة عن حجم القنبلة التي ألقيت على هيروشيما. ولهذا فإننا على اقتناع بأنه يجب القيام بأكثر من ذلك بكثير بغية تحقيق الهدف المكرس في القرار الأول الذي اعتمدته هذه اللجنة، وهو قرار الجمعية العامة ١ (د - ١):

"إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الكبيرة المسببة للدمار الشامل من الترسانات الوطنية".

ولقد نجحنا في وضع معايير ضد الأسلحة البيولوجية والكيميائية وزدنا من تعزيزها بمعاهدات تحظى بامتثال واسع النطاق. ومن سوء الحظ أن المجتمع الدولي لم يتمكن من أن يفعل ذات الشيء بالنسبة للأسلحة النووية.

ونعتقد أن المجتمع الدولي يقف الآن عند منعطف حيوي في التاريخ. فالقرارات التي نتخذها ستشكل مصير العالم في القرن المقبل. وتظل الهند ملتزمة بالمشاركة في جميع المبادرات العالمية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف إقامة عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وأثناء زيارة رئيس الوزراء ناراسيما راو إلى واشنطن في أيار/مايو، أصدر الرئيس كلينتون بيانا مشتركا أعربا فيه عن تأييدهما القوي للجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها وصبوب خفض التدرجي لأعداد هذه الأسلحة بهدف القضاء عليها بالكامل وفي وقت لاحق من العام، أثناء زيارة رئيس الوزراء ناراسيما

الشرقي، عن طريق المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الأطراف المعنية مباشرة وبدون التهديد باستعمال القوة. ويعتبر المحفل الإقليمي الذي عقدته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن أمن الإقليم، في بانكوك في تموز/يوليه الماضي، بمشاركة ١٨ بلدا من المنطقة ومن مناطق أخرى، تدبيرا إضافيا لبناء الثقة.

هذه هي القواسم المشتركة التي تسهم في كفالة السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة وفي بناء جنوب شرقي آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

لم يحدث قط أن طلب من منظمنا أن تشارك في هذا العدد الكبير من المهام الجلييلة والصعبة والمعقدة في جميع المجالات - السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضا. ونحن إذ نقف على عتبة حدث كبير، وهو الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، يجب علينا أن نكفل أن تتمكن المنظمة من تأدية دورها العالمي استجابة لتوقعات المجتمع الدولي بأكمله في حل المشاكل الأساسية بالنسبة لبقاء البشرية، وكذلك في الإعداد لرحلتنا صوب الألفية الجديدة.

السيد باقيا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا لهذا العام ستكفل بالنجاح بفضل قيادتكم الحكيمة والقديرة. كما نود أن نشيد بحرارة بالسفير الألماني فون فاغنر على قيادته المتميزة لهذه اللجنة. وأؤكد لكم على تأييد وفدي التام في أدائكم لواجباتكم. وأود كذلك أن أتقدم بالتهنئ إلى أعضاء المكتب المنتخبين حديثا.

منذ بداية العقد الحالي استمعت هذه اللجنة إلى العديد من البيانات التي رحبت بنهاية الحرب الباردة والتحول الناجم عن ذلك على الساحة السياسية. وما من شك في أن هذا كان تطورا رائعا. فتضاؤل المواجهة بين كتلتي القوى بعث أملا بتحقيق التوافق حول نظام أممي دولي جديد. وأثناء

وبالنسبة لمسألة إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، كانت الهند ولا تزال تؤيد تشكيل لجنة مخصصة بولاية تفاوضية على أساس توافق الرأي القائم حالياً. وهذا الاتفاق ينبغي التفاوض بشأنه بصورة متعددة الأطراف ويجب أن تتحقق من التقيد به هيئة دولية. ومن سوء الطالع أنه لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الولاية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن تخلق اللجنة الأولى، خلال دورتها الحالية، الإرادة السياسية اللازمة لتشجيع المؤتمر على اعتماد ولاية تفاوضية في بداية دورته لعام ١٩٩٥. ونود أن نشكر السفير شانون ممثل كندا، الذي أجرى بصفته منسقا خاصا مشاورات مكثفة بشأن هذا الموضوع أثناء السنة الحالية.

في عام ١٩٨٦، أصدر الرئيس ريفان وغورباتشوف بلاغا مشتركا أعلن فيه أن الحرب النووية لا يمكن كسبها وبالتالي يجب ألا تشن إطلاقاً. ولسنوات عديدة ظل هذا مجرد إعلان. واليوم نشهد بداية التغير. فالغاء توجيه القذائف إلى أهداف محددة وخفض حالة التأهب للمنظومات الاستراتيجية من جانب بعض البلدان خطوات إيجابية ولكن محدودة أساساً لأن من السهل جداً عكسها. وإذا أريد تنفيذ إعلان عام ١٩٨٦، فعندئذ يجب كخطوة أولى أن يقل الاعتماد على الأسلحة النووية، ويجب ارساء قاعدة عدم استخدام الأسلحة النووية. ولذا فقد دعت الهند إلى إبرام اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وهذه الاتفاقية، مع الامتثال العالمي لها، ستجمع بين الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية التي ما برحت تطالب بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ زمن طويل.

أثناء سنوات الحرب الباردة شهدنا التكاليف المتعاظمة لسباق التسلح يغذيه البحث والتطوير العلميان والتكنولوجيان. إن العلم والتكنولوجيا يجب أن يكونا غرضهما خدمة السلام وليس تزعم الحرب. وإن برامج البحث والتطوير العسكري اليوم ستؤدي لا محالة إلى سباق التسلح في الغد. والسبيل الوحيد لمعالجة هذه المشكلة هو تحقيق شفافية أكبر تكفل استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية في الأغراض السلمية.

راو إلى موسكو، أصدر والرئيس يلتسن إعلاناً مشتركاً أكد فيه التزامهما بجميع التدابير الرامية إلى القضاء الكامل والعالمي على أسلحة الدمار الشامل. إن هذه لدلائل إيجابية. ولهذا فقد قررنا تقديم مشروع قرار جديد في هذه اللجنة يذكر بالتعهد الذي قطعناه جميعاً على أنفسنا في عام ١٩٤٦، ويوصي بتناول موضوع القضاء على الأسلحة النووية بالأولوية القصوى التي يستحقها. ويبدو لنا أن مؤتمر نزع السلاح هو أكثر المحافل ملائمة للنظر في هذا الموضوع.

في عام ١٩٨٨، في الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح، تقدمت الهند بخطة عمل لإقامة نظام عالمي جديد خال من الأسلحة النووية ومن العنف (A/S-15/12)، المرفق الأول). ومما يبعث على بعض الارتياح أن بعض الخطوات المقترحة في خطة العمل تحظى الآن بتوافق الآراء. فالمفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية اختتمت، وقد وقع على الاتفاقية بالفعل ١٥٧ بلداً. وقام مؤتمر نزع السلاح في جنيف بتشكيل لجنة مخصصة في بداية هذا العام لعقد المفاوضات المؤدية إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الدورة الأخيرة للجمعية العامة، تم التوصل إلى توافق في الآراء حول المفاوضات الرامية إلى حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

لقد اضطلعت الهند بدور نشط في مفاوضات الحظر الشامل للتجارب. ونرى أن هذه المعاهدة ينبغي أن تحظر التجارب النووية لكل الدول، وفي كل البيئات وفي كل الأوقات. ولا يمكن إلا لمعاهدة كهذه أن تحظر الانتشار في البعدين الأفقي والعمودي. ونظام التحقق، شأنه في ذلك شأن المعاهدة، يجب أن يكون عالمياً في تطبيقه وغير تمييزي في طابعه. والسفير مارين بوش ممثل المكسيك يستأهل ثناءنا لجهوده الدؤوبة كرئيس للجنة المخصصة من أجل دفع العملية إلى الأمام. ونأمل أن يتسنى اختتام المفاوضات في أبكر وقت ممكن.

وتمييزية. وللعديد من هذه التكنولوجيات تطبيقات هامة في القطاع المدني يمكن أن تساعد البلدان النامية على التغلب على العقبات التي تصادفها في تحقيق أهداف تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. وبغية الاستجابة بفعالية لشواغل الانتشار ينبغي أن تكون أنظمة الرقابة على الصادرات متسمة بالشفافية وأن تفرق بين التطبيقات المدنية وغير المدنية. إن التوصل إلى اتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية وبعث الحيوية في اتفاقية الأسلحة البيولوجية يجب أن يجعل فريق استراليا زائدا عن الحاجة. والتوصل إلى معاهدة لإزالة الأسلحة النووية من شأنه أيضا أن يجعل فريق الموردين النوويين زائدا عن الحاجة. كما أن إنشاء الوكالة الفضائية الدولية، فضلا عن المقترحات للتصدي لانتشار القذائف التسيارية، من شأنه أن يجعل نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف زائدا عن الحاجة. وعندما تدعم معاهدات عالمية غير تمييزية أهداف عدم الانتشار فحينئذ فقط يمكن للضوابط المفروضة على الصادرات أن تعزز تلك الأنظمة.

وثمة اتجاه حميد آخر يتمثل في تخفيض الإنفاق العالمي على الدفاع. إن إنفاق الهند على الدفاع كنسبة من ناتجها المحلي الاجمالي ما فتئ يتناقص على مدى السنوات القليلة الماضية، وفي عام ١٩٩٣ بلغ ٢.٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وفي السنوات الخمس السابقة سجل إنفاقنا معدل نمو سلبي بلغ ٥ في المائة تقريبا. ومن الجدير بالذكر أن مجموع الإنفاق العسكري للبلدان النامية مجتمعة لا يمثل سوى ١٦ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي. والهند تؤيد دوما كبح الإنفاق العسكري المفرط، وضمان تحويل الموارد الموفرة نتيجة نزع السلاح إلى أنشطة التنمية. وللأسف فإننا ظلمس أن عائد السلام يتبخر في تقديم المزيد من الدعم لموردي الأسلحة. ومن الاعتبار ذات الصلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الذي لا تتناوله العمليات المتعددة الأطراف المكرسة لزيادة الشفافية في مجال التسليح، ورغم صلته بالإرهاب والاتجار بالمخدرات.

وتدرك الهند أن النهج الإقليمي يمكن أن يساعد في تكملة الجهود المبذولة لنزع السلاح العالمي. لكن ينبغي تحديد كل منطقة مع مراعاة

والابتكارات مطلوبة أيضا لتناول مسائل التحقق ومشكلتي التحول والإزالة فيما يتعلق بمعاهدات الحد من منظومات الأسلحة. وقد ظلت هيئة نزع السلاح تنظر في هذه الموضوعات على مدى ثلاث سنوات. وللأسف لم تتمكن الهيئة حتى الآن من التوصل إلى توصيات تحظى بتوافق الآراء. غير أننا نرى أن التصدي للجوانب النوعية لسباق التسليح يعد مسألة هامة. ونعتقد أن الأمانة العامة أنجزت عملا مفيدا بوضعها معايير تقييم التكنولوجيا. وهذا الأمر كان محل ترحيب في الجمعية العامة ولا يزال وجيها. ونأمل أن تقدم الدول الأعضاء آراءها بشأن المعايير الممكنة والخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل إنشاء أفرقة وطنية معنية بتقييم التكنولوجيا.

إن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستجتمع في العام المقبل لاستعراض المعاهدة والبت في أمر تمديداتها. والهند ليست طرفا في المعاهدة لأسباب معروفة. وما فتئنا نرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بشكلها الحالي، معاهدة تمييزية. إن طابعها التمييزي هو السبب في عدم نجاحها نجاحا كاملا في تحقيق هدفها المتمثل في وقف الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية.

إن بلدان عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تناولت هذه المسألة في ورقة عرضت على اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة. ونأمل أن تغتنم الدول الأطراف فرصة مؤتمر عام ١٩٩٥ لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل معاهدة عدم الانتشار إلى أداة لتحقيق عدم الانتشار الحقيقي. وعلى حد قول رئيس وزرائنا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، في اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن، إن هذا الاجتماع العالمي لعدم الانتشار حتى يكون فعالا ينبغي أن يكون ذا صبغة عالمية وتكاملية وغير تمييزي ومرتبطة بهدف نزع السلاح الكامل.

إن توسيع الأنظمة المخصصة للرقابة على الصادرات، التي تحاول أن تحرم البلدان النامية من فرصة الوصول إلى التكنولوجيا الرفيعة، متعلقة بعلة الشواغل الخاصة بالانتشار، تعبر عن نهج قصير النظر. فهذه الأنظمة تعسفية وغير منصفة

وكان للأحداث السريعة والمتعاقبة، التي شهدناها عالمنا خلال السنوات الماضية في العلاقات الدولية وعلى المسرح السياسي، أهمية بالغة في تشكيل ذلك النظام. والمتأمل لنمط العلاقات الدولية خلال الأعوام الماضية يلاحظ ازدياد حالة عدم الاستقرار والصراعات الإقليمية في عدد من مناطق العالم. ولهذا فإنه، لأجل توطيد الأمن والسلم في ربوع المعمورة، لا بد للعلاقات الدولية أن تركز على الثوابت التالية: أولاً، التعايش السلمي بين شعوب العالم؛ ثانياً، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ ثالثاً، احترام سيادة الدول واستقلالها وحل الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية؛ رابعاً، حظر استخدام القوة والتهديد باستخدامها ضد الدول الأخرى؛ خامساً، تبادل المصالح بين جميع الدول.

إن المساهمة العظيمة التي تبذلها الأمم المتحدة للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين جديرة بالثناء والتقدير. فالمنظمة الدولية سعت، منذ إنشائها، إلى تخفيف حدة التوتر في بؤر النزاعات الإقليمية في العالم. واستعانت في ذلك بعمليات حفظ السلم التي ازدادت بصورة مطردة خلال السنوات الثلاث الماضية لتتجاوز ٢٠ عملية بالرغم من شحة الموارد المالية التي لديها. ونتيجة للأعباء الملقة على كاهل منظمة الأمم المتحدة، لاحظنا خلال العامين الماضيين توجهاً بين الدول يتمثل في تزايد الاستعداد للاستعانة بالمنظمات الإقليمية كوسيلة لحل المنازعات والمحافظة على الأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يؤكد على أهمية العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لكون تلك العلاقة تمثل دعامة رئيسية للأمن والسلام والاستقرار في العالم.

إن التحديات والأخطار التي يواجهها الأمن والسلم الدوليان متشعبة. وهذه التحديات والأخطار تبرز بصورة مختلفة تتمثل في تكديس الأسلحة، خاصة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وفي النزاعات المسلحة والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر المدقع وانتشار الأمراض والأوبئة والمخدرات والتمييز العنصري والديني والتدهور البيئي. ولكن باعتقادنا فإن التحدي الأساسي يكمن في الإنسان، الذي يمكنه أن يستخدم الأسلحة

الطائفة الكاملة للشواغل الأمنية للبلدان المعنية. إن التقسيم الجغرافي المصطنع إلى أقاليم ومناطق فرعية من غير المرجح أن يسفر عن أية نتيجة. وعلاوة على هذا فإن النهج الإقليمي يعتمد على بناء توافق الآراء. وإن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كان نتيجة السمات الفريدة للتقسيم بين شرق وغرب. لكن ليس من المرجح تكرار هذا النمط في مناطق أخرى من العالم. إن نهج الهند في منطقتها هو التفاوض على تدابير بناء الثقة مع كل جار من جيرانها، على أساس ديناميات العلاقات الثنائية وتبادل المصالح.

ولقد وضع إطار عمل الأمم المتحدة من أجل تحقيق نزع السلاح والأمن خلال فترة الحرب الباردة. وكانت تلك فترة التماس الأمن عن طريق أساليب الردع. أما اليوم فإننا بحاجة إلى التماس نظام من الأمن التعاوني يمكن أن يعالج شواغلنا بأسلوب شامل لا يستند إلى عسكرة العلاقات الدولية. وأنا واثق من أن مداولات اللجنة الأولى، في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، ستحرز تقدماً في ذلك الاتجاه.

السيد الفيحاني (البحرين): السيد الرئيس، يسعدني في مستهل كلمتي أن أقدم لكم بأحر تهاني وفد بلادي لرئاستكم للجنة الأولى هذا العام. ونحن على يقين من أن خبرتكم المشهود لها ستعينكم على إنجاح أعمال دورتنا هذه. كما لا يفوتني أن أقدم التهاني أيضاً إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين. وأود في هذا السياق أنؤكد لكم حرص وفد بلادي على التعاون معكم لبلوغ الأهداف المرجوة خلال هذه الدورة. وأنتهز هذه المناسبة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم السفير فون فاغنر، على الجهود التي بذلها خلال رئاسته الدورة الماضية.

يمر عالمنا اليوم بمتغيرات متتالية وسريعة في نمط العلاقات الدولية التي تحكمها، نتيجة للوافق الدولي وانتهاء المجابهة بين الشرق والغرب. كما يشهد تحولات جذرية ناجمة عن قناعة الدول بأن الفرصة قد سنحت من جديد لتحقيق طموحات واضعي ميثاق الأمم المتحدة لإيجاد نظام دولي جديد يركز على الأهداف والمبادئ التي نادى بها المنظمة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وهذا الأمر يدعونا إلى تقدير تلك الخطوات الهامة لكونها تساعد على منع انتشار تلك الأسلحة الفتاكة. ونعتقد بأنه أمام المجتمع الدولي فرصة سانحة للتحرك قدما وبصورة حاسمة في مجال نزع السلاح النووي. ونرى بأن العملية التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر أفضل أداة لإجراء حوار صريح وبناء حول مستقبل نظام عدم الانتشار النووي. وفي نفس الوقت فإن إحراز أي تقدم ملموس بشأن تدابير نزع السلاح النووي سوف يكون له أثر إيجابي على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وعلى نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥.

ونرى أيضا أن مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بكل جوانبها، وانتشار وسائل إيصالها، تحظى باهتمام متزايد في أوساط المجتمع الدولي للنظر فيها في شتى محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما فيها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح. وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الدولي مطالب اليوم بأن يعنى بمسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها على أساس الاستعجال، نظرا لما لها من أخطار محدقة تهدد البشرية. ومن هذا المنطلق فإن مسؤولية انتشار أسلحة الدمار الشامل لا تقع على دولة معينة فحسب بل على عاتق جميع الدول التي ترغب في حيازتها، أو التي تقوم بتصنيعها أو تصنع مكوناتها أو تقتني تكنولوجيا صناعتها.

ولا شك أن الأمن الإقليمي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الدولي. ولهذا لاحظنا خلال السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا من قبل المجتمع الدولي للمحافظة على الأمن والسلم في مناطق إقليمية معينة. ففي منطقة الشرق الأوسط، التي أنتمي إليها، شهد هذا العام تطورات في مفاوضات السلام الحالية، التي نأمل أن تكون بداية إيجابية لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد تمثلت تلك التطورات في التوقيع في ٤ أيار/مايو الماضي على اتفاقية الحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتبعها دخول سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني إلى قطاع غزة وأريحا. كما

المكدسة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ولهذا فإن العالم بحاجة اليوم إلى وضع أسس واتفاقات بين الدول تحكم عملية انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن يجب ألا نقف عند حد التحكم فيها، بل أن نضع الخطط ونبذل الجهود للعمل على تدمير تلك الأسلحة تماما، لما تشكله من خطر على الوجود الإنساني نفسه، ناهيك عن التكاليف الباهظة لإنتاجها وخبزها. كما يمكن أن تستعمل الموارد المالية التي تتمخض عن تدمير تلك الأسلحة في أغراض تنموية ملحّة.

إن المتأمل لاتجاهات التسليح في العالم يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية منها، أعلى بكثير مما تقتضيه السياسات الأمنية والدفاعية لدول العالم أجمع. وهذا يحتم علينا، كدول أعضاء في هذه المنظمة، أن نؤيد اتجاهات الحد من تلك الأسلحة بهدف تقليصها. وبالرغم من التخفيضات التي طرأت على أعداد الأسلحة في إطار معاهدة قوات الأسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، لا تزال هناك أعداد هائلة من الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية منها، تقض مضجع العالم. ولهذا فإنه إذا ما أرادت دول العالم أن تعيش في أمن وطمأنينة، فيتعين على الدول التي تمتلك ترساناتها إلى التوصل إلى اتفاقات لبلوغ خفض إضافي لأسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، التي تعتبر أخطر وأشرس سلاح على وجه المعمورة، كخطوة أولى نحو القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل الفتاكة.

لقد حفل هذا العام بمنجزات كثيرة في ميدان نزع السلاح. فخلال الأشهر القليلة الماضية بدأت عملية تفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح لأجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، واستمرت الجهود تبذل للتحضير لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في عام ١٩٩٥. وفي الوقت ذاته لاحظنا بارتياح بالغ عددا من الدول تهب لتصبح أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الصلة. فتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتطبيق الاتفاقيات الدولية سيساعدان حتما على خلق بيئة دولية مؤاتية لاستتباب الأمن والسلم في العالم. ونحن على يقين من أن الجهود المبذولة لتحقيق ذلك ستتمكن في نهاية المطاف من تهيئة المناخ الملائم لمساعدة البشرية على التغلب على العقبات والمعضلات التي يواجهها الأمن والسلم في العالم.

السيد شاه (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبقيّة أعضاء مكتب اللجنة الأولى، على انتخابكم بجدارة تامة لمناصبكم الهامة. ونحن على ثقة من أن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستقود مداولات هذه اللجنة إلى خاتمة مثمرة. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل في عمل اللجنة.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره العميق للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على بيانه الافتتاحي الباعث على التفكير والذي أدلى به في اللجنة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

إن التغيرات التي طرأت مؤخرا على العلاقات بين الشرق والغرب وتخفيض حدة التوترات على الساحة السياسية الدولية أتاح فرصاً لم يسبق لها مثيل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا بد لنا من انتهاز هذه الفرصة لتوطيد المنجزات السابقة ورسم مسار بناء للعمل المستقبلي في هذا المجال.

ويرحب وفد بلدي بانضمام جورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان مؤخرا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن معاهدة عدم الانتشار صك له أهمية بالغة في رأي نيبال، ونحن نتطلع بتلهف إلى المشاركة في المؤتمر المقبل لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٥. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن نجاح المؤتمر سيعتمد إلى حد كبير على إسهامات الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق توافق في الآراء حول مختلف أحكام المعاهدة.

تمكن الأردن وإسرائيل من التوقيع على إعلان واشنطن في ٢٥ تموز/يوليه المنصرم. ونأمل أن تكون تلك خطوة أولى للانفراج في مسيرة السلام على المسارين السوري واللبناني وبداية لحل القضية الفلسطينية.

إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يلزمهما بناء الثقة. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن هذا المنطلق، أكد وزير خارجية بلادي في كلمته أمام الجمعية العامة على ذلك حين ذكر:

"وأود التأكيد هنا على تأييدنا التام لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعليه ندعو إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لما تمتلكه من قدرات في هذا المجال." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، ص ٦)

ونحن على اقتناع تام بأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وانضمام دولها - وخاصة تلك التي تمتلك قدرات نووية - إلى معاهدة عدم الانتشار سيسهمان في تقدم دول المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وباعتقادنا، فإنه في حال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط فإن فوائدها لن تقتصر على مجالي الأمن والسلم الدوليين، بل ستعدى ذلك لتشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، نظراً لكونها ستقلص نفقات التسليح وستساعد على تحويل الموارد المالية الضخمة التي ستمخض عنها إلى الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لتتمكن شعوب المنطقة من النهوض بمستوى معيشتها، اقتصادياً واجتماعياً.

وختاماً، لا يسعنا هنا إلا أن نؤكد على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح، وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات ذات

تلاتيلولكو)، مما يمهّد الطريق لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وهذا يجعل أمريكا اللاتينية كلها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل أيضا أن تعتمد قريبا معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تغطي القارة الأفريقية. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية ومنطقة معاهدة أنتاركتيكا، تغطي جانبا كبيرا من العالم. وبنفس الروح نؤيد اقتراح جعل جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحث المجتمع الدولي على تأييد الجهود والعمليات الإقليمية من أجل نزع السلاح.

إن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح تعمل بمثابة محافل هامة لتعزيز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح الإقليمية. وهذه المراكز ينبغي أن تعزز بموارد مالية وبشرية كافية. ونحن نحث الأمم المتحدة بشكل خاص على دعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومقره كاتماندو. إن نيبال تؤيد المركز تأييدا تاما، وتحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه لجعل المركز أداة فعالة من أجل السلم ونزع السلاح في المنطقة. وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للإسهامات السخية التي تقدمها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات، التي لاتزال تمكن المركز من الاضطلاع بالأنشطة الموضوعية التي تجعل منه محفلا هاما نشطا يجمع الدبلوماسيين والأكاديميين والمتخصصين في الدراسات الاستراتيجية بشأن النهج الممكنة لنزع السلاح الإقليمي في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

السيد غريما (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها في هذه اللجنة، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنّكم وسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم، وأتعهد بدعم وفد بلادي لكم في جهودكم للإكمال الناجح للمهام التي تنتظرون.

وفي عالم تضطرب فيه الدول داخليا بشكل متزايد نتيجة الخلافات العرقية والصراعات القبلية، كان من المتوقع أن ينظر إلى نهاية الحرب الباردة

وترى نيبال أن عددا من المسائل الحاسمة يتعين معالجتها من أجل تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. فإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب مجال حاسم الأهمية. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق فرض حظر على إنتاج وتصدير المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ونعلق أهمية مماثلة على التخفيضات الكبيرة في مخزونات الأسلحة النووية. وإلى أن يتحقق نزع السلاح النووي الكامل، يتعين حماية أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. ومن شأن التنفيذ الفعال والقابل للتحقق لهذه التدابير أن يشجع نزع السلاح النووي الكامل في جيلنا.

ويرحب وفد بلدي بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. مع ذلك، نرى أنه حتى تتعزز الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، ينبغي توسيع نطاق السجل. إن نيبال تعارض تصدير واستعمال الألغام المضادة للأفراد، اللذين يجب أن يراقبا مراقبة تامة عن طريق آليات تحقق فعالة. وإن تجريم استخدام هذه الأسلحة الوحشية، التي تودي بأرواح العديد من المدنيين الأبرياء وتسبب العجز لكثيرين آخرين بحاجة إلى توجيه اهتمام المجتمع الدولي الفوري إليه.

ومن المشجع أن نلاحظ أن الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وقعها عدد كبير من البلدان. ودخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر سيعجل بتحقيق الأهداف الموضوعية في الاتفاقية.

وتؤيد نيبال إضافة آلية تحقق فعالة لتعزيز الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

إن وفدي يعتبر تحديد الأسلحة ونزع السلاح على المستويين الإقليمي والعالمي يكمل كل منهما الآخر. ونحن نرحب بإعلان كوبا مؤخرا رغبتها الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة

نعبر، كغيرنا، عن قلقنا نتيجة عدم مراعاة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للوقف المؤقت الساري كأمر واقع، في هذه المرحلة الحرجة من مفاوضات جنيف.

وهناك خطوة هامة أخرى نحو تعزيز نظام عدم الانتشار يمكن أن تكون قرارا يتخذه مؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة عالمية غير تمييزية يمكن التحقق منها بشكل فعال تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وبالمثل، نؤيد تعزيز نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، الذي من شأنه أن يزيد كبح التوسع في نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاتزال محور نظام عدم الانتشار، ومن ثم، فإن المسؤولية الجسيمة التي يضعها المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ على المجتمع الدولي بأسره غنية عن التعريف. وحكومة مالطة تؤمن بأن المعاهدة قامت طوال ٢٥ عاما بدور حيوي في منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب، مازلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن مصالح المجتمع الدولي الأوسع نطاقا تكمن في التمديد غير المحدود وغير المشروط للمعاهدة في العام المقبل. ونرحب بانضمام جورجيا، وكازاخستان وقيرغيزستان مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يصل بعدد الموقعين عليها إلى ١٦٥. ونحث الدول غير الأطراف حتى الآن في المعاهدة على الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وذلك بحلول المؤتمر الاستعراضي.

إن الهدف النهائي الخاص بالانضمام العالمي يمكن تحقيقه على أحسن وجه باتخاذ المجتمع الدولي موقفا قويا تجاه البلدان التي تسعى إلى إخفاء أنشطتها الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية وراء قرارها بعدم المشاركة في معاهدة عدم الانتشار. ومما له نفس القدر من الأهمية وضع طائفة من التدابير الرامية إلى إعطاء مصداقية معززة لدور الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وتلك التدابير ينبغي أن تتضمن على الأقل تأكيدات قوية ملزمة

و "النظام العالمي الجديد" باعتبار أن كلا منهما يكمل الآخر لكنهما في الوقت نفسه يتميز أحدهما عن الآخر. وقد أتاحت نهاية الحرب الباردة للأمم المتحدة، للمرة الأولى في تاريخها، فرصة لتحقيق ما تطلع إليه أبأوها المؤسسون. لكن من الغريب أن "النظام العالمي الجديد" جعل تحقيق ذلك التطلع يبدو خياليا وغير عملي.

وإذا ما أقيمت نظرة سريعة على حفظ السلم في أنحاء العالم، من الصومال إلى هايتي، ومن رواندا إلى البوسنة، فإنها ستكشف بسرعة الأيدي المصابة بالكدمات أحيانا، الدامية أحيانا، الجائعة أحيانا، ممتدة تطلب من الأمم المتحدة حفظ السلم. إن بعثات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن في الأشهر الاثني عشر الماضية تدل بوضوح على توقعات النظام العالمي الجديد المتنوعة من الأمم المتحدة. ولذلك، يتفق كثيرون على أنه مهما كانت طبيعة النظام العالمي الجديد البازغ، فإنه يجلب فرصا جديدة وتحديات جديدة، كما دلت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط.

وثمة مجال حدثت فيه تغيرات ظاهرة مثيرة هو مجال نزع السلاح. ومن ثم، يتضح أن إحدى مهام لجنتنا الأساسية هي أن تحدد بأكبر قدر من الدقة مكنم الفرص الجديدة والتحديات الجديدة.

هناك مرحلة يحتاج فيها المجتمع الدولي بأسره إلى المشاركة في العمليات الجارية. والجهد الذي يبذل لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية يمثل واحدة من تلك العمليات، وهي عملية تتطور على عدد من الجبهات التي يعزز بعضها البعض الآخر بشكل متبادل بدرجة كبيرة أو صغيرة.

إن حكومة بلدي ترحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية في جنيف بشأن إبرام معاهدة فعالة متعددة الأطراف شاملة يمكن تطبيقها والتحقق منها على صعيد عالمي لحظر التجارب النووية، وتشعر بالارتياح إزاء مشروع النص الذي أرسله مؤتمر نزع السلاح إلى هذه اللجنة. ويحيي وفدي أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضبط النفس الذي تحلت به فيما يتعلق بإجراء التجارب على أجهزتها النووية. وفي هذا السياق،

وتضطلع الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية بدور تكميلي وليس بدور تنافسي في صيانة السلم والأمن الدوليين. وعلى هذا الأساس اقترح نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطة في اجتماع مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في براغ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أن يقوم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بإعلان نفسه تنظيماً إقليمياً بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وقد صيغ هذا الاقتراح في اجتماع متابعة هلسنكي، وأقره بعد ذلك مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تموز/يوليه ١٩٩٢.

وينتشر اليوم إدراك واسع ومتزايد لأهمية تعزيز هذا المفهوم على النحو الذي انعكس فيه الاجتماع الأخير الذي انعقد في نيويورك بين الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية. والهدف النهائي لهذا التعاون هو أن تصبح المنظمات العالمية والإقليمية، المجهزة بولايات منفصلة ولكن متقاربة، شركاء في هدف مشترك هو الإسهام في تطوير عملية عادلة ومنصفة، ثم دائمة للأمن. وينسحب هذا على نحو متزايد على الحالة في التجربة الأوروبية حيث عززت الأمم المتحدة في العام الماضي تعاونها مع المنظمات الإقليمية في منطقتنا وبصفة خاصة مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وتشاطر حكومتي الاتحاد الأوروبي الرأي الذي أعرب عنه ممثل ألمانيا بأن محفل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعني بالتعاون في مجال الأمن، يضطلع بدور حيوي في تحقيق الأمن الإقليمي. ويتفاوض المحفل الأمني بشأن مسائل تتراوح بين تحديد الأسلحة التقليدية وعدم الانتشار، وطرق ميادين جديدة بالاتفاق على مبادئ نقل الأسلحة التقليدية وتدابير تحقيق الاستقرار في الأزمات الإقليمية، وتبادل المعلومات بشأن التخطيط الدفاعي، وبرنامج للتعاون والاتصالات العسكرية، وبالمثل يعتبر وفدي أن معاهدة السماوات المفتوحة تدبيراً فريداً لبناء الثقة والأمن ويتطلع إلى تنفيذها دون إبطاء.

قانوناً بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، طرح ممثل استراليا اقتراحاً يسترعي الانتباه في هذه اللجنة بأن يتخذ مجلس الأمن قراراً يحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وهذا الاقتراح يستحق مزيداً من الدراسة.

ومما يشكل جزءاً مما وصفه الأمين العام بمثلث المعاهدات العالمية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وقد وقعت على تلك الاتفاقية حتى الآن ١٥٧ دولة. بينها دولتي، ووفدي يتوقع دخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتقوية الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، عن طريق إضافة نظام تحقق فعال وملزم قانوناً، تتسم بقدر مماثل من الأهمية.

إن انتشار الأسلحة التقليدية ونقلها على نحو لا يمكن مراقبته يحتاجان إلى اهتمام من جانب المجتمع الدولي. ويتفق كثيرون على أن الخطوات التي تتخذ لتعزيز الشفافية في مستويات الأسلحة التقليدية تشكل في حد ذاتها تدبيراً نافعا لبناء الثقة والأمن، وتعزز في نفس الوقت عملية تخفيض الأسلحة التقليدية. ويقع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في وسط هذه الجهود. ومن الواضح أن البيانات المقدمة من نحو ٩٠ حكومة من بينها حكومة بلدي، مشجعة. بيد أن نطاق السجل لا يمكن إعماله على نحو كامل دون أن تتحقق أوسع مشاركة ممكنة فيه. ولئن كنا نعرب عن تأييدنا المستمر للسجل فإن وفدي يأسف لأن ما يسمى بفريق نيويورك لم يتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن توسيع نطاق السجل بإضافة بيانات عن الممتلكات والمقتنيات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني. ونأمل أن يتحقق ذلك في التجمع المقبل للخبراء الحكوميين.

وأحد هذين المنظورين يحدده الموقع الجغرافي. ومالطة التي تقع في مفترق الطرق في البحر الأبيض المتوسط، تأثرت تاريخيا، على نحو وثيق، بالتقلبات المتعاقبة في المنطقة. والبحر الأبيض المتوسط بالنسبة لمالطة ليس حدودها الوحيدة مع الدول المجاورة فقط؛ إنه منطقة اهتمام مشترك وأنشطة مشتركة تنشأ عنها جميعا. وجميع الأحداث الكبيرة، ومعظم الأحداث الصغيرة التي تحدث في المنطقة تؤثر تأثيرا مباشرا وعميقا في الحياة الوطنية في مالطة سواء فيما يتعلق بالأمن أو بالرفاه الاقتصادي. ونتيجة لذلك يكتسي السعي إلى الاستقرار والتعاون الإقليميين أهمية أشد عمقا وأبعد أثرا بالنسبة لمالطة مما هو عادة بالنسبة لبلدان أخرى كثيرة.

أما المنظور الآخر فيحدده الهدف السياسي المهيمن بالنسبة لمالطة بأن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. وما يوصف عادة بالتوجه الأوروبي لمالطة يمكن أن يعتبر، بالمقارنة بالحقائق الجغرافية اختيارا متعمدا من مجموعة من الخيارات المتاحة على نحو متساو. ونحن فسي مالطة نرى الأمور بصورة مختلفة، ونسلم بأن الحتميات التاريخية مساوية للحتميات الجغرافية في تحديد الخيارات الجغرافية - السياسية.

ونتيجة لهذا أصبح من الحقائق اليوم أن اتجاهات مالطة صوب التنمية في البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها عملا سياسيا مستمرا، تتشكل بصورة متزايدة في إطار تفكير البلدان الأوروبية وبصفة خاصة البلدان الأوروبية الجنوبية. وإحدى الحجج القوية التي تسوقها مالطة للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي هي على وجه الدقة إغناء معادلة الأمن الأوروبي عن طريق موقعها في البحر الأبيض المتوسط.

وكما أكد مؤخرا رئيس وزراء بلدي السيد إدوارد فينيس آدمي،

"من المهم أن نلاحظ أن الازدواج في تطلعات مالطة بشأن قضايا البحر الأبيض المتوسط، ليس فريدا من نوعه".

والتزام مالطة بعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، دليل على المشاركة الكاملة في الأمن والتعاون الأوروبيين.

ومن بين التطورات الهامة التي أسهمت دون شك في تعزيز الأمن والتعاون في أوروبا، الصك الأوروبي الوحيد لعام ١٩٨٦. لقد تجاوز الاتحاد الآن عملية التعاون السياسي التي بدأت في ذلك الوقت، صوب الهدف المتمثل في وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة. وطلب مالطة بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي يشهد في حد ذاته على تأييد حكومتي لهذا التطور السياسي الهام في أوروبا.

وقبل أكثر من ٢٠٠ عام، كتب الكاتب الانكليزي الكبير صمويل جونسون أن الهدف العظيم من الترحال هو رؤية شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

وبعد ٢٠٠ عام لا يزال هذا القول صحيحا. على أنه يوجد الآن إدراك مؤلم بأن مصادر متعددة لعدم الاستقرار تجتاح منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتوجد مستويات خطيرة من التسليح واختلالات اقتصادية شديدة. والواقع أن تدفق السلاح إلى المنطقة، سواء من حيث الكم أو من حيث القدرة التدميرية، أصبح رهيبا. وقد ذكر السيد غويدو دي ماركو وزير خارجية بلدي في ندوة عقدت في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ما يلي:

"إن تحليل الحالة يصور الأخطار والانقسامات وأوجه التباين. وقد وصف البعض الحالة في منطقتنا بأنها قنبلة موقوتة تقترب بسرعة من الانفجار، وأعتقد أن مسؤوليتنا هي نزع فتيل هذه القنبلة الموقوتة".

وهناك منظوران منفصلان يؤثران على الطريقة التي تنظر بها مالطة اليوم إلى مسائل الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وذلك دون أن نتخلى عن أهدافنا ومبادئنا السياسية المهمة.

إن السعي إلى تحقيق الأمن على المستويين الإقليمي والعالمي يتجاوز في النهاية الأمور المؤسسية ويمس الإرادة السياسية للأطراف المعنية. ومن صميم الإرادة السياسية التي نفتقر إليها حتى الآن، يجب علينا جميعاً أن نمارس التزاماتنا العميقة. ويثق وفدي في أنه إذا توافرت الإرادة السياسية الصحيحة ستمكن اللجنة من الإسهام على نحو ملموس في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي، نيافة الأسقف ريناتو مارتينو.

الأسقف مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقدم بالتعاني اليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. كما أقدم بأطيب التمنيات لأعضاء المكتب الآخرين.

عشية الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، وفي وقت الاستعراض والتجديد والإصلاح هذا، تواجه جميع الدول تحدياً يتمثل في التركيز على إحدى الغايات الأساسية للمنظمة: إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. وهذا هو بالذات شاغل الكرسي الرسولي، إذ نذكر بالكلمات الخالدة للبابا بولس السادس وهو يخاطب الجمعية العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، عندما قال:

"لن يقوم أحداً ضد الآخر أبداً، لن يحدث هذا أبداً، لن يحدث، لن يحدث ... ولن تكون هناك حرب مرة أخرى أبداً ... الحرب لن تقوم ثانية أبداً! السلام، إن السلام هو الذي يجب أن يهدي الناس إلى مصائرهم، وأن يهدي البشرية جمعاء!" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة العشرون، الجلسات العامة، الجلسة الـ ١٣٤٧، الفقرة ٣٣)

بالرغم من هذا النداء وبالرغم من الجهود التي بذلتها هذه اللجنة عبر السنين، ما برحت

إنه ازدواج تشارك فيه، بدرجات مختلفة، الدول الساحلية من الشمال والجنوب والشرق والغرب، ويتطابق اليوم مع المنظور الذي حدده وزير خارجية فرنسا ألان جوبي. فني بيانه أمام الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين قال إن فرنسا تود أن ترى أوروبا وقد نظمت محفلاً للتعاون يضم جميع دول البحر المتوسط، وإنها ستجعل هذا واحداً من الأهداف الرئيسية للرئاسة الفرنسية القادمة للاتحاد الأوروبي. وترحب مالطة بهذا النهج.

لقد بذلت بعض الجهود لتوليد نوع من الحوار الممتد الذي يتناول مسائل تركز على الشواغل الواسعة النطاق لدول منطقة البحر المتوسط. وسعت مالطة بطريقة تقليدية إلى تشجيع تلك الجهود اقتناعاً منها بأن الأمن والاستقرار الناشئين عن عملية التشاور والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ليسا مجرد هدفين يرجى تحقيقهما على المستوى الإقليمي ولكنهما يشكلان أيضاً بعداً أساسياً في الأمن الأوروبي.

ويواصل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا البحث تدريجياً عن فرص جديدة ليشرك في أنشطته دول البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة. وقد اقترحنا فكرة إنشاء مجلس لدول البحر الأبيض المتوسط على أساس طرق ونهج مجلس أوروبا. وحالياً تنخرط مالطة مع ١٠ دول أخرى في منطقة البحر المتوسط في وضع مشروع للبدء في إنشاء محفل البحر الأبيض المتوسط. وبالمثل فإن اقتراح إنشاء محفل لدول البحر المتوسط يحظى باهتمام خاص لأنه يعد بدعم جدول مرن وعريض بما فيه الكفاية، وبالسماح منذ البداية بالمشاركة البناءة لدول البحر الأبيض المتوسط ودول معنية أخرى من خارج الإقليم في عملية لتعزيز الحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي نفس الوقت نسلم بأن هذه المبادرة والمبادرات الأخرى ذات الصلة ليست غايات في حد ذاتها وإنما وسائل لتحقيق هدف مشترك، هو تعزيز السلم والاستقرار في منطقتنا. ولتحقيق ذلك يجب أن نكون قادرين على اعتماد نهج عملية، وبصفة خاصة في سعيها لوضع مبادرات للتعاون العملي، وإعمال هذه المبادرات،

المجتمع الدولي على تناوله. لكن هذا يجب ألا يربكنا، بل ينبغي بدلا عن ذلك أن يلهمنا للعمل معا بتصميم أكبر لمصلحة الجميع.

وإن نزع السلاح، التقليدي والنووي على حد سواء، بُعد لا مهرب منه من أبعاد جدول الأعمال الجديد هذا للأمن. وما برح الكرسي الرسولي يصر على ضرورة اتخاذ خطوات محددة صوب نزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك القضاء على أسلحة الدمار الشامل. ولقد ذكر وفدي أمام اللجنة أن العالم يتطلب شكلا من الأمن لما بعد الفترة النووية. والهدف هو إقامة نظام غير نووي. لقد اتخذت تدابير هامة صوب القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (البكتريولوجية). ويجب بالتدريج التوصل الى اتفاقات مماثلة في المجال النووي.

يجب على جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تعيد النظر في مركز الأسلحة النووية في سياستها الأمنية الوطنية. وجهود جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية مطلوبة إذا أريد أن يصبح نزع السلاح النووي واقعا وأن يعزز نظام عدم الانتشار بصورة فعالة.

إن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سينعقد في ١٩٩٥، سيمكن المجتمع الدولي من اختبار إرادته السياسية فيما يتصل بتنفيذ الشروط الصارمة الواردة في المادة السادسة من المعاهدة. فلقد تعهدت جميع الدول الأطراف، غير النووية والنووية، بأن:

"تدخل في المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة تتعلق ... بنزع السلاح النووي، و ... بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة".

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الشأن. إن موافقتها على وقف تجارب الأسلحة النووية وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب بأسرع ما يمكن سيوفر الدليل على جدية نواياها.

الحروب والصراعات الداخلية وحروب العصابات والهجمات الإرهابية كلها مستمرة. إن استمرار النزاع في العالم يحول دون احتفالنا بالسلام. مع ذلك قد نشعر ببعض الارتياح من المستوى الأعلى من الفهم لما هو مطلوب اليوم بغية تحقيق سلام حقيقي. نعم، إن الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة يقتضي نزع السلاح. ولكننا بحاجة الى ما هو أكثر من نزع السلاح. وقد جرى تأكيد الفهم الجديد للأمن في قمة مجلس الأمن التاريخية في عام ١٩٩٢، ألا وهو:

"إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلام والأمن الدوليين. فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والايكولوجية تشكل تهديدا للسلام والأمن." (S/PV.3046، ص ١٤٣)

ومن دواعي فخر هذه اللجنة التي وسعت آفاقها لتتناول الأمن بأبعاده الأوسع، أنها تشجع الآن الاعتراف بأن السلم والأمن يعتمدان على عوامل اجتماعية اقتصادية فضلا عن العوامل السياسية والعسكرية. ورغم أن الاتفاق لم يتوفر بعد في إطار اللجنة حول جدول متكامل للأمن، فإن هناك فهما متزايدا بأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية، والحاجة الى صون البيئة، ترتبط كلها ارتباطا وثيقا وتوفر الأساس للسلم والأمن العالميين الدائمين والمستقرين.

إن البحث عن نظام أممي يمكن أن يحظى بتأييد جميع الدول، يميز الذكرى السنوية القادمة. وما يبدو في كثير من الأحوال تقدما بطيئا الى الأمام، مع احتمال التراجع الى الوراء، لا ينبغي أن يكون مدعاة للشعور بالاحباط. فلا يزال من الحقيقي أن العالم يمر بتحويلات ذات أبعاد هائلة يرتبط فيها السلم والتنمية والديمقراطية بعضها ببعض ارتباطا وثيقا بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى. والإنسانية عازمة على المضي الى الأمام. إن ضخامة جدول الأعمال هذا ترهق قدرة

وعلاوة على ذلك، فإن التصدي بشكل فعال لعمليات النقل غير المشروعة للأسلحة، وكثير منها للأسلحة الصغيرة، يجب أن يولى أولوية أعلى في جدول الأعمال الدولي. هذه التجارة ترتبط ارتباطا وثيقا بالصراعات وعمليات المرتزقة والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة المزعزعة للاستقرار. وإن التدابير الصارمة على المستوى الوطني فيما يتعلق ببيع أو نقل الأسلحة الخفيفة والأسلحة اليدوية خطوة ضرورية، إن لم تكن أولية، صوب المراقبة الدولية.

وفي هذا الوقت الذي يتسم بالصراع المسلح، فإن الألغام البرية تلحق خسائر غير مقبولة بالسكان المدنيين. وحتى بعد توقف الأعمال القتالية، فإنها تستمر في التشويه والقتل. والضحايا في كثير من الأحيان أطفال أبرياء. وقد ذكر الأمين العام:

"ومن الواضح أنه إذا أريد تخفيف هذا العبء الانساني الفادح عن كاهل الأجيال المقبلة، فيجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير للحد من انتاج الألغام البرية المضادة للأفراد ومن استخدامها وبيعها، عملا على تحقيق حظر كامل." (A/49/1، الفقرة ٧٧٨).

والكرسي الرسولي يطالب المجتمع الدولي بالتصدي لهذه المسألة بأقصى درجة من الإلحاح.

وعلاوة على هذا، يشكل تطهير المناطق الملغمة مشكلة جسيمة. وهناك ألغام لاتزال مدفونة تقدر بحوالي ١١٠ ملايين لغم، كما أن هناك عددا يتراوح بين مليونين وخمسة ملايين لغم زرعت في العام الماضي وحده، في حين لم تتم في الفترة ذاتها إزالة سوى ١٠٠ ٠٠٠ لغم فقط. والكرسي الرسولي، إعرابا عن تأييده للعمليات الانسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال ازالة الألغام، قدم مساهمة مالية رمزية في أعمال المركز الكمبودي لإزالة الألغام.

والمؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفردة الضرر أو عشوائية الأثر ينبغي أن

وبينما من شأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب أن تقلل ما يمكن اعتباره الطبيعة التمييزية لمعاهدة عدم الانتشار، فإن هناك خطوات أخرى موازية ينبغي اتخاذها. وهي تتضمن الوقف الكامل لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة؛ والتخفيض المستمر من جانب جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية لأسلحتها النووية ووسائط إيصالها والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. وسيكون لبرنامج العمل هذا قيمة كبرى في وقف انتشار الأسلحة النووية الى الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الرامية الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على المستوى الاقليمي.

وفي عصرنا، تعاني الانسانية من العديد من الصراعات المسلحة، التي تخاض بصورة خالصة تقريبا بالأسلحة التقليدية ويغذيها انتشار الأسلحة التي غالبا لا نغير التفاتا إليها. إن بذور الأسلحة في الرياح التي تهب على أركان الأرض الأربعة يرجح أن يؤدي الى أن يحصد المرء عواصف الحرب على أرضه هو. وعمليات نقل الأسلحة تثير مشاكل أخلاقية خطيرة يجب تناولها. إن الكرسي الرسولي، من خلال المجلس البابوي للعدالة والسلام، أصدر مؤخرا تأملا أخلاقيا في هذه المشاكل، بعنوان "التجارة الدولية للأسلحة" (The International Arms Trade). والهدف من هذا المنشور هو تعبئة قوى جديدة لرصد عمليات النقل هذه وخفضها خفضا جذريا.

من حسن الحظ أن الاهتمام بالمراقبة الدولية لنقل الأسلحة قد تزايد، كما يتضح من إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ولا بد من اغتنام هذه اللحظة المؤاتية ومراقبة عمليات نقل الأسلحة مراقبة فعالة وتخفيضها جذريا. ولهذا فإن الكرسي الرسولي يؤيد توسيع سجل الأسلحة، الذي أثبت جدواه في العامين الأولين من إنشائه، ليتضمن تعريفات أوسع لمنظومات الأسلحة فيما يتجاوز الفئات السبع الحالية. والشفافية أساسية لتعزيز التدابير التي تحكم نقل الأسلحة التقليدية. إنها تدبير لا غنى عنه من تدابير بناء الثقة والأمن.

هامة على طريق تحقيق السلم العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل أصبح يحتل أولوية أولى في جدول الأعمال الدولي، ذلك أن انتشار هذه الأسلحة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ومن ثم يشكل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر استعراضها وتمديداتها سينعقد في نيسان/أبريل القادم، هي عماد نظام عدم الانتشار الدولي. وبلدي، الأردن، ما فتئ منذ انضمامه الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤيدا قويا لها. بيد أننا نرى أن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب وكذلك الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعالمية المعاهدة، أمور ضرورية قبل التمديد اللانهائي للمعاهدة. إن التقدم الضئيل الذي أحرزه مؤتمر نزع السلاح حتى الآن في مجال إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب لا يشجعنا على الاعتقاد بأن هذه المعاهدة ستبرم في القريب العاجل. إن الجدل بشأن الضمانات الأمنية، الى جانب عزوف بعض الدول عن الانضمام الى المعاهدة، يجعل احتمال التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار يبدو قاتما جدا.

ونحن نشاطر النداء المقدم في هذه اللجنة نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبعض الوفود الأخرى، الى جميع البلدان التي لم تنضم حتى الآن الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ونحن نشني على الخطوات المتخذة مؤخرا في هذا الصدد من جانب الجزائر وعدد من البلدان الأخرى. كما نكرر الاعراب عن ندائنا باخضاع جميع المنشآت النووية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن المنشآت النووية غير الخاضعة للتفتيش تثير بالاضافة الى الشواغل الأمنية المتصلة بخطر الانتشار النووي، مسألة الأمان البشري والبيئي، التي تكتسي أهمية فائقة في نظر بلدي.

وبلدي، كجزء من اشتراكه النشط في عملية السلم، يشارك بحسن نية في المفاوضات المتعددة

يتيح الفرصة للدول لتوطيد عزمها على حظر انتاج أو نقل الأنواع الأخرى من الأسلحة اللانسانية بما في ذلك، على سبيل المثال، الأنواع الجديدة من أسلحة الليزر التي تصيب الخصم بالعمى الدائم. والكرسي الرسولي يؤيد بقوة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

لكن ينبغي ألا ننسى أن الجهود المبذولة للحد من الآثار الوبيلة للحرب والصراع المسلح ليست بديلا عن التدابير التي لا غنى عنها للالزمة لمنعهما. وفي عشية نصف القرن الثاني من عمر الأمم المتحدة، فإن كل دولة وجميع الدول مجتمعة مدعوة لتجديد العزم الذي أعربت عنه عند إنشاء الأمم المتحدة. فالدول، عندئذ، آلت على نفسها لا أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب فحسب بل أيضا أن تؤكد من جديد ايمانها بكرامة الفرد وبضرورة أن تدفع بالرفعي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة للجميع، في جو من الحرية أفسح. وإن أعمال كل هذه الالتزامات من شأنه أن يسهم ليس فقط في بقاء الناس جميعا، بل أيضا في إقامة السلم الذي يتوقون اليه.

السيد صقيري (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أيضا أن أهني سائر أعضاء هيئة مكتب اللجنة على انتخابهم، كما أتعهد لكم جميعا بالتعاون والدعم الكاملين لوفدي.

إن سلفكم، السفير الألماني فون فاغنر، وزملاءه جديرون بشكرنا على منجزاتهم وتفانيهم خلال الدورة الماضية.

قبل أن اتناول مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح المدرجة على جدول أعمالنا في هذه الدورة، أود التنويه بالتطورات الايجابية التي تعاقبت هذا العام في منطقة الشرق الأوسط. ولاشك أن هذه التطورات مثل المعاهدة الأردنية الاسرائيلية، التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في الأسبوع الماضي، وسيتم التوقيع عليها بعد غد، ستؤثر تأثيرا عظيما على الأمن الاقليمي وستساعد في بناء الثقة في المنطقة، الأمر الذي يشكل خطوة

الذي نعرفه اليوم: أكثر منطقة قابلة للانفجار عرفها التاريخ.

إن الشفافية في مجال التسليح تتسم دون شك بأهمية بالغة بالنسبة لبناء الثقة، وإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هو الوسيلة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الشفافية. وبلدي من المؤيدين العتيدين لهذا السجل، وقد قدم للأمين العام البيانات المطلوبة عن نقل الأسلحة بالنسبة للأردن. وشاركنا أيضا بنشاط في المفاوضات التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتوسيع السجل وتطويره. ولكننا نأسف لعدم إحراز أي تقدم في هذا الشأن، بيد أننا نأمل في القيام بمحاولة أخرى قريباً، تواكبها الإرادة السياسية لتطوير السجل.

ويود وفدي أن يشدد على الحاجة إلى آلية على الصعيد الدولي لوقف النقل غير المشروع للأسلحة - التقليدية وغير التقليدية على السواء. ونؤيد أيضا جميع الجهود الرامية إلى إزالة خطر الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، قدمت بلادي إلى الأمين العام تقريراً شاملاً عن حالة الألغام المضادة للأفراد في الأردن. ويشني الأردن، بوصفه بلداً غير منتج للألغام، على الوقف الاختياري للتصدير الذي تفرضه حالياً بعض الدول، ويركز اهتمامه على مسألة إزالة الألغام.

ويكرر وفد بلادي دعوته الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح للبدء بالمفاوضات حول عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع وسائل التفجير النووي. وقد أيدنا في الدورة الماضية قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام في هذا الصدد وسنؤيد هذا العام أي نص يتعلق بهذا الموضوع.

إن الجهود المستمرة لتحويل صناعات السلاح في الكتلة الشرقية السابقة إلى الأغراض السلمية، والجهود المبذولة في أجزاء أخرى من العالم لإعادة توجيه الموارد من الأغراض العسكرية إلى الأغراض السلمية المدنية، تستحق بالغ الثناء. ونحن نأمل أن تصبح هذه التدابير ممكنة في الشرق الأوسط في القريب العاجل. فينبغي أن تكون إحدى

الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويحدونا الأمل أن تؤدي هذه المفاوضات قريباً إلى اتفاقات فعالة ويمكن التحقق منها بشأن تحديد الأسلحة بين دول المنطقة. ولعل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يعد إنجازاً هاماً. ونؤيد تأييداً كاملاً هذا الهدف، ونؤمن بأن هذه الخطوة من شأنها أن تعزز الثقة وتزيل خطراً كبيراً موجهاً للأمن الإقليمي فضلاً عن إسهامها في نزع السلاح العام الكامل على الصعيد العالمي.

وللسنة الثانية على التوالي، نود أن نقتبس من "دراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها، والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، الواردة في الوثيقة A/45/435 المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، التي نصت على ما يلي:

"إن انضمام جميع دول المنطقة - ولاسيما إسرائيل - إلى معاهدة عدم الانتشار

سيشكل واحدة من أهم العلامات على الطريق. وريثما يتحقق هذا التدبير، سيكون قبول إسرائيل بضمانات مفروضة على مرافق ديمونة خطوة مهمة نحو إنشاء المنطقة المتوخاة، وسيتمكن تحقيق ذلك في مرحلة سابقة على انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار." (A/45/435، الفقرة ١٨١).

وينبغي الحفاظ على الزخم الذي ولده إبرام المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط. ويعتقد وفدي أن أية خطوة إيجابية، مثل انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستؤدي لا محالة إلى الحفاظ على هذا الزخم وتعزيزه. فمن شأن إزالة أي خطر رئيسي يهدد الأمن الإقليمي أن تسهم أيضاً في بناء الثقة، وهذا يعد ضرورياً لتمهيد الطريق صوب تحقيق المزيد من التقدم على المسارات الأخرى لعملية السلام. وما من شك في أن الشرق الأوسط، الخالي من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، سيكون مختلفاً عن الشرق الأوسط

التقليدية. ولكن، للأسف، فإن الإجراء المتخذ حتى الآن بشأن أهم مسألة لنزع السلاح، وهي نزع السلاح النووي، لم يكن واعدًا. فحتى الآن لم نشاهد أي تحرك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب القضاء على الأسلحة النووية، ولم نسمع عن وجود أية نية لديها في أن تفعل ذلك. إن استمرار وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية ذات القدرة التدميرية الهائلة لا يزال يشكل خطراً كبيراً على الإنسانية. ونعتقد أن عدم الانتشار في حد ذاته لن ينجح في تحقيق نزع السلاح النووي إذا لم تواكب إزالة الأسلحة النووية. والوقت الآن سانح لبدء مؤتمر نزع السلاح ومفاوضات حول تدمير الأسلحة النووية في إطار زمني قبل أجل مستهدف.

ومن أجل ضمان نجاح استعراض معاهدة عدم الانتشار وإمكانية تمديدتها لفترة، أو فترات، محددة، من الضروري أن تكفل الدول الحائزة للأسلحة النووية أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري ضمان حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإزالة القيود الحالية في هذا المجال. وستتاح لنا أيضاً الفرص في المؤتمر الاستعراضي لدراسة احتمالات إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ومعاهدة لحظر المواد الانشطارية تكون شاملة وقابلة للتحقق. وفي هذا الشأن، نرحب ترحيباً كبيراً ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب، وينبغي لأعضاء مؤتمر نزع السلاح أن ينتهزوا الفرصة لمضاعفة جهودهم من أجل العقد المبكر لمعاهدة شاملة قابلة للتحقق تحظر جميع التجارب، بما في ذلك التجارب غير التفجيرية أو التجارب المختبرية، تكون ملزمة لجميع الدول دون استثناء. وينبغي أن تفرض المعاهدة أيضاً على جميع الدول الأطراف أن تغلق مواقع تجاربها النووية وأن تدمر أية معدات مصممة خصيصاً للتجارب.

وعلاوة على ذلك، وبينما نسعى إلى تحقيق هدف حظر جميع التجارب قبل مؤتمر معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥، ينبغي أن يناقش خيار تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ بشكل

النتائج الايجابية لعملية السلام في هذه المنطقة حدوث تحول كبير من سباق التسلح إلى التعاون في مجالي الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما من شك في أن هذا التحول سيقضي على مصدر رئيسي لانعدام الأمن بمعناه الأوسع. إن التهديدات التي يتعرض لها الأمن لا تنبع من تكديس الأسلحة فحسب، وإنما أيضاً من الفقر والبطالة وتدهور البيئة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهنئك، سيدي، على انتخابك بجدارة لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة. إن هذه اللجنة سيتعين عليها أن تعالج بعض المواضيع الجادة للغاية والمثيرة للجدل أحياناً والتي تكتسي أهمية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا شك لدي بأن هذه اللجنة، تحت رئاستكم، ستنجح في الإسهام بصورة فعالة في المناقشة الجارية حول مختلف المواضيع. وأود أيضاً أن أشكر السفير الألماني فون فاغمر على جهوده الدؤوبة خلال رئاسته للجنة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وأتوجه بالتهنئة أيضاً لبقية أعضاء المكتب.

إن بلدي مهتم اهتماماً شديداً بمسائل نزع السلاح، وهو يتابع المناقشة بجدية بالغة، لأن هذه المسائل لها أهمية كبيرة بالنسبة لنا. إن نتيجة المناقشات والمفاوضات حول مسائل نزع السلاح، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه من آثار رئيسية على الصعيد العالمي، تؤثر علينا على الصعيد الإقليمي أيضاً. وبما أننا أوضحنا بالتفصيل في مناسبات سابقة مواقفنا من مختلف مسائل نزع السلاح فإنني سأتوخى الإيجاز هنا في شرح موقف جمهورية إيران الإسلامية من عدد من المسائل الهامة.

أبدأ أولاً بمسألة نزع السلاح النووي ومؤتمر معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٥٥. لقد ولدت نهاية الحرب الباردة والمواجهة بين الكتلتين الرئيسيتين الأمل في أن ينتهز المجتمع الدولي الفرصة لتحقيق التقدم في مختلف جوانب نزع السلاح. وينصب الغرض من هذه الجهود على إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل وعلى تخفيض الأسلحة

والقيود التي وضعتها المجموعة الاسترالية بذريعة الرقابة على التصدير ورصده يجب إلغاؤها بالنسبة لجميع الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيميائية دون استثناء. وهذه الرقابة في مجال الكيمياء قد تنطبق فقط على البلدان غير الأطراف في المعاهدة. أما بالنسبة للدول الأطراف في المعاهدة، فإن أحكام الاتفاقية وحدها هي التي تنطبق.

إن العمل التحضيري في لاهي، الذي أحرز فيه تقدم سلس، أعاقته مصاعب في التوصل إلى حلول بشأن بعض المسائل الهامة والمستمرة. والواقع أن معظم المسائل التي حسمت سياسيا خلال المفاوضات قوبلت بتفسيرات ومواقف خلافية. وبينما يزداد توقع دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ينبغي تكثيف الجهود لحل المسائل المعلقة، ومن بينها بصفة خاصة، تلك المتصلة بتعريف الأسلحة الكيميائية، وإجراءات التفتيش، والتفتيش بناء على تحد، والأسلحة الكيميائية القديمة، والمهجورة، والمدفونة والتي جرى التخلص منها، وكذلك المسائل الرئيسية المتعلقة بالاستخدام السلمي، وذلك لضمان إنهاء العمل التحضيري في عام ١٩٩٥.

وينطبق نفس الشيء على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. إن المناقشات الراهنة بشأن إنشاء نظام للتحقق ستنتج بالتأكيد إذا ما صاحبها التزام قاطع بالتدفق الحر للمواد والتكنولوجيا للأغراض السلمية - وهو تعهد له أثر مباشر على تنمية البلدان النامية في مجال الصحة. ولقد كان للتقييد التعسفي لنقل المواد والتكنولوجيا للأغراض السلمية أثر سلبي أيضا على وضع آلية التحقق المتعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نرحب بقرار المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عقد مؤخرا في جنيف، بتفويض فريق عامل بوضع تدابير محددة تكفل التنفيذ الكامل الفعال للمادة العاشرة، بشأن الاستخدام السلمي، مع تجنب فرض أية قيود على الدول الأطراف.

إن جمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبرى على الشفافية في التسليح باعتبارها تدبيرا لبناء الثقة من شأنه أن يسهل المفاوضات المتعلقة بمعاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي هذا السياق، لا يمكن لسجل الأمم المتحدة للأسلحة

صريح في اللجنة الأولى في هذه الدورة. وهذا يمكن أن يكون أفضل خيار إذا ما تبين أنه من غير الممكن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر من عام ١٩٩٥، بسبب المسائل الفنية التي ينطوي عليها نظام التحقق.

غير أننا نشعر بالقلق لأن مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحدد تاريخ بدء الوقف لم تبدأ بسبب عدم توفر توافق الآراء بشأن نطاق تلك المعاهدة. وإبرام معاهدة تحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية سيكون إسهاما كبيرا لجهودنا الجماعية لتحقيق نزع السلاح النووي، ولذلك، ينبغي أن نسعى سعيا حثيثا إلى تحقيقه.

نحن بحاجة أيضا إلى دراسة إمكانية انضمام الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تلك المعاهدة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الحالة في الشرق الأوسط وإلى رفض إسرائيل - مع استمرار برنامجها النووي - فتح منشآتها النووية أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش عليها. وينبغي إدراك أن استمرار اتباع الدول الحائزة للأسلحة النووية لسياسات تمييزية تسمح بانتشار انتقائي بدلا من عدم الانتشار من شأنه أن يفرض خطرا كبيرا على السلم والأمن في الشرق الأوسط، ويعوق نجاح أية مبادرة لنزع السلاح في تلك المنطقة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أول محاولة عالمية ناجحة للرقابة، وفي آخر الأمر للقضاء على فئة كاملة، من الأسلحة التي تهدد الإنسانية، بينما تسمح في الوقت ذاته بجني منافع الخبرة والتكنولوجيا، اللتين جاءتا بتلك الأدوات الشريرة، وتسخيرهما لتحقيق مزيد من التنمية والرخاء لصالح شعوب العالم، لذلك فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أكبر من مجرد معاهدة للأمن. فهي بالنسبة لغالبية أعضائها تمثل أيضا أداة ينبغي أن تكفل تطوير صناعة هامة.

ولما كانت اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنطوي على أكثر آليات التفتيش شمولاً وكثافة للتحقق من عدم انتشار الأسلحة الكيميائية بطريقة غير تمييزية، فإن أية تقييدات انفرادية أخرى ضد الدول الأطراف ستكون مخالفة لاتفاقية نصا وروحا.

إن تناقص احتمالات حدوث مواجهة عسكرية بين الدول الكبرى قدم للمجتمع الدولي فرصة لا مثيل لها لإحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح ولا سيما في مجال الأسلحة النووية، والواقع أنه حدثت في السنوات الماضية عدة نجاحات هامة صوب تخفيض مستويات أسلحة الدمار الشامل. وما إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية، وإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى الاتفاق الثلاثي التاريخي بين الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا، الذي يسر التنفيذ الكامل لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، إلا بعض الخطوات الهامة صوب تحديد الأسلحة وصوب نزع السلاح العام الكامل أيضا.

بيد أن إجراء تخفيضات في الأسلحة لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض حدة التوتر وتقليل الأزمات. فالأسلحة لا تزال موجودة سواء للهجوم أو للدفاع، وأصبح المجتمع الدولي مؤخرا يواجه موجة جديدة من الصراعات السياسية والاقتصادية مختلفة الأشكال والصور. وقد نشأت هذه الصراعات نتيجة للتوترات العرقية والدينية والنزاعات القومية والنقل غير المشروع للأسلحة، بالإضافة إلى الفقر والتخلف. وباختصار، تبقى المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين كبيرة ومعقدة أكثر من أي وقت مضى.

ومن ثم ليس غريبا أنه على الرغم من المناقشات التي استغرقت سنين عديدة، لا يزال موضوع تحديد الأسلحة أحد بنود جدول الأعمال الهامة في السعي إلى تعزيز الأمن الدولي. وعلى الرغم من تزايد التعاون في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح فإن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزال قائما ويشكل تحديا للمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صكا قانونيا هاما لعملية نزع السلاح. ويود وفدي أن يتحقق الاشتراك العالمي في هذه المعاهدة، وأن يتم - وهذا هو المهم - الالتزام الكامل بها. وتعتقد تايلند أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لها أهمية حيوية ويجب تمديدها

التقليدية أن يكون تدبيرا حقيقيا لبناء الثقة إلا إذا وسع نطاقه بحيث يشمل البيانات والمعلومات المتعلقة بجميع أنواع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك ما تضعه دول في أراضي دول أخرى، والتزامات الدعم العسكري التي تتعهد بها دول أخرى عن طريق اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وأسلحة الدمار الشامل في جميع جوانبها. ولقد كان هذا هو المضمون الأساسي للقرار ٣٦/٤٦ لام الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٩١.

وفي الوقت نفسه، يجب أيضا أن نتمكن من تناول مسألة الانتاج العسكري الكبير، وخاصة من قبل المنتجين الكبار. ولسوء الحظ، إننا شهدنا منذ نهاية الحرب الباردة اتجاهات جديدة في سوق الأسلحة التقليدية، إن الفرحة بالسلم حل محلها توقع أن يكون العنف الواسع النطاق جزءا من الساحة الدولية.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أسفرت التخفيضات في النفقات الدفاعية الوطنية من جانب معظم الدول الكبرى المصدرة للأسلحة عن اضطراب صناعة الأسلحة إلى البحث عن عقود أجنبية لبيع الأسلحة لتعويض الانحدار في أوامر الطلب المحلية. وحتى تتحقق تلك المبيعات، تعين اختلاق التوترات والمواجهات والإبقاء عليها. وإذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراء مناسباً ليستفيد من بيئة فترة ما بعد الحرب الباردة الإيجابية، فسنواجه في القريب العاجل مناطق نزاع جديدة. ولن يكون بوسعنا أن نأمل في أن تخدم الشفافية في التسليح الهدف المراد إلا بالاتجاه نحو مستويات أقل من الانتاج.

السيد بيبولسنغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد تايلند أقدم لكم سيدي، أحر التهاني بمناسبة انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. وأعتقد أن اللجنة الأولى، تحت قيادتكم الحكيمة، ستنتهي أعمالها بنجاح وبطريقة بناءة. أود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم سيدي الرئيس، تأييد وتعاون وفد تايلند الكامل في أعمال هذه اللجنة. اسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم في الرئاسة السفير الألماني فون فاغمر على العمل الممتاز الذي اضطلع به في إدارة أعمال اللجنة في العام الماضي.

نرحب به كثيرا. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي دعم المنسق الخاص - وهو المنصب الذي أنشأه مؤتمر نزع السلاح - حتى يمكن تحقيق توافق آراء بشأن ترتيبات سليمة للتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

ولقد حدثت زيادة كبيرة في الصراعات المسلحة على المستويين المحلي والإقليمي، ولا نزال نرى أن الأسلحة التقليدية هي السبب الرئيسي حتى الآن للمعاناة الإنسانية. والنقل غير المشروع للأسلحة التقليدية يعرض السلم والأمن الدوليين لتهديد لا يقل عن التهديد الذي يفرضه انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم يؤيد وفدي فرض قيود على نقل الأسلحة التقليدية إذا كانت تلك القيود لا تؤثر على الحق في الدفاع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد، قامت فرق من جيش تايلند الملكي بالمساعدة في عمليات تطهير الألغام في كمبوديا، سواء على نحو مباشر أو تحت إشراف الأمم المتحدة. ولأننا ساعدنا عددا كبيرا من الضحايا بما في ذلك مواطنو تايلند الذين يعيشون على الحدود مع كمبوديا، فإننا ندرك تماما الآثار الوحشية لهذه الأجهزة. وتؤيد تايلند تأييدا كاملا وقف تصدير واستيراد الألغام البرية المضادة للأفراد وتدعو بشدة جميع الدول إلى أن تفعل ذلك.

ويرحب وفدي بالتقدم الذي أحرز في لاهاي صوب تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتواصل حكومة تايلند العمل للانتهاء من عملية التصديق على هذه الاتفاقية وتعمل على إنشاء سلطة وطنية للإشراف على تنفيذها. ونعتقد أن برامج التدريب الدولية لتوفير مفتشين وموظفين محليين مختصين سيسهل إنشاء سلطة وطنية ووضع إجراءات تحقق وطنية فعالة. وفي مجال الاستعداد للتنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية من جانب البلدان الإقليمية، اشتركت حكومتا استراليا وتايلند في تنظيم حلقة دراسية إقليمية في بانكوك يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤.

عندما تتداول الدول الأطراف في هذا الأمر في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وينبغي أيضا أن ينظر إلى مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ باعتباره فرصة لبحث الاقتراحات البناءة الرامية إلى تعزيز المعاهدة. إن المصالح الأمنية لجميع البلدان، وبصفة خاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يجب النهوض بها وحمايتها. ويرى وفدي أن مسألة تمديد معاهدة عدم الانتشار لفترة غير محددة سيتوقف على ما إذا كانت المعاهدة ستحظى بثقة جميع الدول. وفي هذه المرحلة، يرى وفدي أن التمديد لفترة محددة سيكون أكثر قبولا، إلا إذا حدث التقاء في وجهات النظر.

وتغتتم تايلند هذه الفرصة أيضا لترحب بالدولتين الجديتين الطرفين في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بيلاروس وكازاخستان، وتأمل أن تنضم أوكرانيا إلى هذه المعاهدة في المستقبل القريب كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وفي مجال حظر تجارب الأسلحة النووية - يلاحظ وفدي مع الارتياح أن الوقف الاختياري المعلن لإجراء التجارب النووية مستمر من جانب معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى صك قانوني متعدد الأطراف يحظر إجراء هذه التجارب النووية. ويلاحظ وفدي أن اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية حققت تقدما هاما في جهودها الرامية إلى وضع معاهدة. إن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية سيلعب دورا هاما في الجهود العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية. ونأمل بإخلاص أن تصل المفاوضات في أسرع وقت ممكن إلى نتيجة ناجحة وأن توضع معاهدة عالمية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها فعليا لحظر تجارب الأسلحة النووية. كذلك فإن الانتهاء من وضع هذه المعاهدة في الوقت المناسب سيسهم في تحقيق نتيجة مرضية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٩٥.

وكإجراء تكميلي لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية يبقى حظر إنتاج المواد الانشطارية أمرا

الثقة وبنى علاقات جيدة. وبناء الثقة يمكن أن يؤدي بدوره، إلى عملية خفض الأسلحة في المنطقة.

وتقدر تايلند تنفيذ التدابير المتعلقة بمبادرة السلم ونزع السلاح والدعم الكبير الذي قدمه لها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد عمل المركز، من خلال اجتماعاته العديدة، على تشجيع المشاورات الإقليمية ودون الإقليمية المثمرة للنهوض بتدابير بناء الثقة وتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي. وستواصل تايلند تقديم الدعم والمشاركة في أنشطة ومبادرات المركز.

وفي حين تحققت إنجازات ملموسة في مجال تحديد الأسلحة، فلا يزال ينبغي إنجاز الكثير من جدول الأعمال. وبالإضافة إلى المشاركة في مختلف بنود جدول الأعمال في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، فإننا سنشارك في كانون الثاني/يناير في الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ففي نيسان/أبريل سيتعين اتخاذ قرار بشأن تمديد العمل بالمعاهدة. وفي السنة المقبلة كذلك، يتوقع أن تدخل اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وستتواصل المفاوضات النشطة بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل على الأسلحة النووية. واللجنة الأولى، إذ تعمل استناداً إلى خلفية البيئة الدولية الراهنة، بوصفها أفضل محفل متعدد الجنسيات لتعزيز توافق عالمي في الآراء بشأن الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل، فإنها تجد نفسها أمام فرصة مؤاتية جداً. واليوم الذي كانت البنود المطروحة أمام اللجنة تستخدم فيه كأدوات للتأكيد مجدداً على تفوق دولة كبرى على أخرى أو لتحديها يجب أن يكون قد ولّى. وينبغي أن يكون قد ولّى أيضاً اليوم الذي كانت فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية والعديد غيرها تعابير مجردة من المعنى. وهذه البنود المطروحة أمامنا أكثر أهمية من ذي قبل بالنسبة للسلم العالمي. دعنا نؤكد أيدنا في إطار من وحدة الهدف وأن نقتصر هذه الفرصة الفريدة لكي نقدم في الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة حصيلة هامة لأعمال اللجنة الأولى لهذا العام.

وأحرز تقدم كبير في ميدان الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية، ويؤيد وفدي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي أنشئ في العام الماضي، باعتباره وسيلة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية. ويوافق وفدي على أن الشفافية في تصدير واستيراد الأسلحة التقليدية يمكن أن يؤدي إلى تفاهم أفضل بين الأمم وإلى بناء الثقة فيما بينها. وهذا بدوره يمكن أن يمنع تحول أوجه عدم اليقين السائدة فيما بينها إلى صراعات حقيقية.

وفي هذا الصدد تنظر الوكالات المعنية في تايلند في المشاركة في سجل الأسلحة. بيد أننا نؤمن بأن هذا السجل ليس سوى بداية. ويجب ألا يهدأ لنا بال إلا بعد أن يتطور سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليصبح آلية عالمية شاملة تغطي كل أنواع وفئات الأسلحة، والمخزونات والانتاج المحلي والبحوث الجارية في ميدان الأسلحة، والتطوير، والتجارب والتقييم، بالإضافة إلى الصناعات التي يحتمل أن تتحول بسرعة إلى انتاج السلاح، إذا طلب منها ذلك.

وتؤمن تايلند بأن الشعوب والبلدان تكون، مع وجود الأسلحة أو دون وجودها، عرضة للنزاع إذا لم تتوفر الثقة بينها. ولذا، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأهمية تخفيض مخاطر الصراع؛ وإحدى الطرق للقيام بذلك هي من خلال بناء الثقة.

ويشعر وفد بلدي بالارتياح إذ يلاحظ أن المؤسسات الإقليمية تواصل الإسهام في عملية بناء الثقة هذه. ففي أوروبا، يمثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آلية للأمن التعاوني في المنطقة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن التعاون الأمني بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى في المنطقة، من خلال المحفل الإقليمي التابع للرابطة، قد بدأ انطلاقته. ونشعر بالفخر لانعقاد الدورة الأولى للمحفل في بانكوك في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ بهدف تحريك عملية بناء الثقة وتنمية إحساس بالأمن بالإضافة إلى تدابير الشفافية من خلال المحفل الاستشاري الفعال لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعتقد تايلند أن المحفل سيكون بمثابة وسيلة فعالة جداً لبناء الثقة، حيث أن الانفتاح والحوار لا بد منهما إذا كان لنا أن نولد

ويصح القول إن الأسلحة التقليدية لا يسهل تناولها في جدول أعمال نزع السلاح العالمي، بعكس أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية والتكنولوجية اللازمة لاستخدامها. فالأنشطة الدولية في هذا المجال كانت تتوجه بصورة رئيسية ضد التكديس المفرط للأسلحة التقليدية ونحو الحاجة إلى الشفافية. وقد تحقق إنجاز هام صوب هذه الغاية بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي نؤمن بأنه يمكن زيادة تطويره واستكمالته بطريقة تتيح تشجيع المشاركة العالمية. وإننا نتطلع قدما إلى توسيعه بما يتجاوز عمليات النقل ليشمل الانتاج والموجودات حتى يصبح ممارسة دولية فعلية للشفافية في مجال الأسلحة التقليدية.

ومما له نفس القدر من الأهمية الجهود الرامية إلى وقف الاتجار غير المشروع والسري بالأسلحة من خلال وضع ضوابط أشد والتعاون والتنسيق على نحو أوثق.

وتقوم حاجة ماسة أيضا إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة اللإنسانية - وعلى وجه التحديد توسيع الرقابة على استخدام الألغام البرية والاتجار بها، نظرا للأضرار العشوائية والوفيات التي تتسبب بها للسكان المدنيين بعد انتهاء الصراعات بأجل طويل. وقد شارك وفدي في تقديم مشروع القرار ذي الصلة الذي ينص على وقف مؤقت لتصدير الألغام البرية. ونؤيد، في هذا الصدد، إنشاء صندوق الأمم المتحدة لإزالة الألغام لحماية السكان المدنيين.

وثمة هدف في العام القادم، يكتسي أهمية استثنائية هو مؤتمر تجديد وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل انجازا رائعا وحجر أساس الجهود الدولية الرامية للحؤول دون الانتشار النووي. وتظل معاهدة عدم الانتشار صكا هاما في مجال التقدم صوب نزع السلاح النووي الشامل. واتخاذ قرار في العام القادم يقضي بتمديد المعاهدة سيفسح لنا المجال لنضمن فوائدها بصورة دائمة. وسيولد تمديدنا إلى ما لا نهاية بيئة مؤاتية من شأنها أن تزيد إلى الحد الأقصى من الضغوط النفسية لمواصلة نزع السلاح النووي. ولذلك نؤيد مقترح الأمين العام بتمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية

السيد شامبوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحو لي بداية أن أتوجه إليكم، سيدي، وإلى أعضاء اللجنة الآخرين بالتهنئة على انتخابكم. وإنني لعللى ثقة بأن أهداف هذه اللجنة ستتحقق على أكمل وجه في توجيهكم الحكيم.

وإنها لحقيقية أنه طوال العقود التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة، فإن كل جهد تقريبا لإحراز التقدم صوب نزع السلاح وتحديد الأسلحة أبجسته المواقف المتشددة التي سادت أثناء الحرب الباردة. ونهاية هذه الأخيرة أتاحت بالتأكيد إمكانيات جديدة مثيرة أمام المجتمع الدولي كي يحول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يلزم ذلك من سباق التسليح.

وفي سياق التطورات الدولية الأوسع التي طرأت حديثا تجري معالجة جدول أعمال تحديد الأسلحة على نحو فعال الآن. ففي السنتين الأخيرتين شهدنا إنجازات كبرى أهمها توقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في بداية ١٩٩٣.

علاوة على ذلك، نأمل بأن الالتزامات التي سيضطلع بها في المستقبل القريب - أي الإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل، وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية مع تطوير نظام فعال للتحقق، والجهود المبذولة للتوصل إلى منح ولاية لمعاهدة تحظر انتاج الموارد الانشطارية لأغراض صنع وسائل التفجير النووية - ستحافظ بالتأكيد على الزخم الذي تولد في مجال نزع السلاح. غير أن الكثير ما زال ينبغي عمله. فتفريب المواد النووية واستمرار تشغيل المحطات النووية غير المأمونة يشكلان تهديدا كبيرا للبشرية. والأخطار تؤثر علينا جميعا لما لها من أبعاد عالمية.

لقد أعلن مجلس الأمن في مؤتمر القمة الذي عقده في ١٩٩٢ أن انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأن الأمم المتحدة وكل دولة عضوة فيها تضطلع بمسؤولية التغلب على التهديدات، قديمها وجديدها. ولذا يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا لإقامة حوار في وجه انتشار كل من الأسلحة غير التقليدية والأسلحة التقليدية.

الجماعي الدولي. وبطبيعة الحال، تستهدف جهود الأمم المتحدة أيضا تحرير الموارد والأموال الموجهة إلى التسليح لاستخدامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي ستسهم بدورها في الاستقرار الاقتصادي. لأنه، وكما أعلن الأمين العام، لا يمكن إقامة سلم مستدام دون تنمية ولا تنمية دون سلم.

وإنه لفي هذا الإطار أشير الآن إلى مقترح الرئيس كليريدس، الذي قدمه أمام الجمعية العامة في الدورة الحالية من أجل نزع السلاح في قبرص وجعلها منطقة منزوعة السلاح. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا المقترح، إذا ما نظر إليه جميع المعنيين من خلال المناظير والأبعاد المناسبة، يمكن أن يشكل الصك المناسب لتقديم معالجة فعالة للشواغل الأمنية والشواغل الخطيرة الأخرى لشعب بلدي، بما في ذلك إنهاء الاحتلال العسكري التركي المتواصل لما يزيد على ٤٠ في المائة من أراضي قبرص، وبذلك يمهّد الطريق للتوصل إلى حل شامل لقضية قبرص بما يتماشى مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، نعتقد أن الاقتراح، لما ينطوي عليه من مزايا، سيسهم اسهاما هاما في قضية الأمن والسلم في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط المتفجرة وفي ما يتجاوزها.

وفي الختام أريد أنؤكد على المسؤولية القصوى وعلى الآمال الكبيرة التي تبرز أمام جيلنا في وجه التحديات القائمة، وتشكيل الاتجاهات، والتطورات المرنة والإمكانات الواعدة. وبينما نتأمل الطيف الشاسع من المسائل والخيارات والنهج، دعنا لا نخفق في الاسترشاد بالعقل والعدالة بوصفهما القوتين الحاسمتين لبلورة تصميمنا على اتخاذ القرارات المناسبة والتدابير الصحيحة، لئلا يحدث لنا، كما قال فيلسوف أفسس القديم هيراقليطس،

"أن نقع فريسة الضراوات، ويحكم علينا جميعا بالموت، نحن الذين نتجاوز حدود وموازين العقل، الذي يتغلغل في أعطاف الكون".

ويمكنني أن أقول إن مثل هذا الحكم سيصدر بحقنا، على الأقل من جانب الأجيال المقبلة، لأن البشرية لم يعد بوسعها أن تهرق مزيدا من الدم البشري

وبدون شروط عندما تنتهي مدتها في ١٩٩٥. وينبغي لترتيبات التمديد أن تكون منصفة وقابلة للتحقيق ويجب أن تستند إلى التزامات جماعية من جميع الدول لقيام عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نتشاطر الرأي بأن الضمانات الأمنية ينبغي منحها لجميع الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار.

وفي الوقت نفسه يجب ألا تغيب عن أنظارنا حقيقة أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة هما، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، جزء لا يتجزأ من السلم والأمن الدوليين. وإننا نؤيد تأييدا تاما أفكار الأمين العام بشأن نزع السلاح التي أوجزها في تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

ومادامت التهديدات بالنسبة للأمن قائمة، فإن عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة تظل عنصرا هاما في الأمن الدولي. لذلك نؤيد الرأي بأنه بالرغم من أن الصراع العسكري العالمي أقل احتمالا الآن بكثير، فإن الصراعات العسكرية المحدودة النطاق تشكل تحديا جديدا وصعبا. فنسبة عدد الصراعات الجديدة أو المستمرة إلى الصراعات التي تم وقفها أو حلها بنجاح تثير القلق. وهذا يشير إلى أن البيئة الأمنية الدولية الحالية بعيدة عن أن تكون مرضية، وأن المزيد من الجهود يجب بذلها لإيجاد وسائل جديدة ومحسنة لمنع الصراعات وحلها. وفي هذا الصدد، تستحق العلاقة المتبادلة بين تحديد الأسلحة وحظر استخدام القوة أقصى اهتمامنا لأن الإغراء باللجوء إلى القوة العسكرية واستعراض الجبروت العسكري في الصراعات الإقليمية والمحلية يزداد قوة وتهديدا.

منذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة في ١٩٦٠، ما فتئ وفد بلدي يلتزم بالسعي إلى تحقيق نزع سلاح عام وتام في إطار جهود المنظمة لترسيخ السلم والأمن الدوليين. لقد أيدنا على نحو ثابت وجهة النظر القائلة بأن السلم الحقيقي والدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذ نظام دولي للأمن، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، لأن نزع السلاح يشكل جزءا لا يتجزأ من نظام الأمم المتحدة للأمن

احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لم يعد عالمنا اليوم عالم المواجهة بين الكتل. والافتقار إلى التنسيق بين مصالح الكتل لم يعد يدخل في كل صراع دولي أو يزيد تفاقمه. وفي هذا المناخ ظهر مزيد من الفرص للجهود الدولية الجماعية تحت مظلة الأمم المتحدة لتغيير كامل العلاقات الدولية وتحسين نوعية البيئة الدولية بطريقة يمكن فيها خلق الظروف اللازمة لاجتاد حلول دائمة للمشاكل الرئيسية. ولهذا من الأساسي تعزيز جميع الصكوك المتاحة للمحافظة على التوازن والتسوية السلمية للمنازعات والتمسك الدقيق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونرى حاجة خاصة إلى تدابير بناء الثقة - التي تعتبر الشفافية من مكوناتها الهامة - لتوفير ضمانات للدول بأن الأهداف السياسية والمصالح المشروعة لدولة من الدول السيادية لن تتجاوز حدودها. ويمكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام في توفير مثل هذه الثقة.

لقد انخفض اليوم خطر المواجهة النووية انخفاضاً جذرياً. ولكن وجود الأسلحة النووية لا يزال يهدد الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من خطر الصراع النووي، الذي لا يمكن أن يكون فيه منتصر. ولهذا ما فتئت أفغانستان تؤيد نزع السلاح العام والكامل، وخاصة نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية فعالة. وفي المفاوضات الخاصة بتخفيض الأسلحة، يتعين على الدول الكبرى أن تأخذ في اعتبارها مبدأ المساواة في الأمن للجميع، بغض النظر عن الحجم والقوة العسكرية والنظم الاجتماعية السياسية أو الأهمية السياسية والاقتصادية.

إن نزع السلاح يجب أن يسير يداً بيد مع منع استخدام القوة لأنه، حتى لو تحقق نزع السلاح الكامل، فسيظل عدم التماثل في القوة العسكرية والاقتصادية مشكلة بالنسبة لأمن البلدان ذات الحجم الصغير والمتوسط. ومن المهم بالمثل أن تتخذ خطوات فعالة صوب خفض الأسلحة التقليدية. وهذا مهم بصفة خاصة لأن القوة التدميرية للأسلحة التقليدية تتزايد ولأن هذه الأسلحة كانت وستظل

وتتحمل البؤس من جراء حماقاتنا المتكررة التي يمكن تفاديها.

السيد غفور زاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أستهل كلمتي بأن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في توجيه التهنية لكم ولأعضاء مكتب اللجنة على انتخابكم بالاجماع. إن سنوات خبرتكم الطويلة وارتباطكم بالأمم المتحدة والشؤون الدولية تقدم لنا، سيدي، كل ضمانات بأن اللجنة الأولى ستدير مداولاتها بطريقة ناجحة. وأتوجه كذلك بكلمة تقدير إلى سلفكم، السفير الألماني فون فاغنر، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمهامه كرئيس للجنة الأولى خلال الدورة الماضية للجمعية العامة.

يشارك وفد أفغانستان باهتمام خاص في المناقشة العامة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي. ويشهد التاريخ على أن استتباب الهدوء في أفغانستان كان على الدوام مصدر سلام لآسيا، تماماً كما أن شيوع الاضطراب فيها كان دوماً عاملاً رئيسياً مساهماً في عدم الاستقرار في المنطقة. فمع الحالة المضطربة بعض الشيء في البلاد بوصفها تركة ١٤ عاماً طويلة من العدوان الأجنبي، فقد لجأنا إلى الأمم المتحدة، كفريق محايد لا مصلحة مباشرة له، للاضطلاع بدور في استكمال جهودنا الوطنية من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في بلدنا، لتمكيننا من الإسهام بفعالية في صون السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيزهما على نحو أكبر.

لقد كان هناك دوماً مصدران رئيسيان للتهديدات ضد الأمن الإقليمي والدولي: التناحرات السياسية بين الدول السيادية والتقدم المستمر في التكنولوجيا العسكرية. وهذان المصدران كانا يتفاعلان في بعض الأحيان. فالأهداف السياسية للدول السيادية، وبخاصة الدول الكبرى، ظلت متضاربة، بينما يبدو أن التقدم في التكنولوجيا العسكرية وسباق التسلح انخفض انخفاضاً جذرياً نتيجة انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب العالمي. ونتيجة لذلك التضارب تنبثق حالات جديدة تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين في شكل مواجهات إقليمية متزايدة وانتهاكات لحقوق الإنسان ولمبدأ

في الصراع. ويتوقع وفد دولة أفغانستان الإسلامية أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الحالية في هذه المشكلة بجدية كبيرة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالاقتراح الذي تقدم به وزير خارجية أوزبكستان في بيانه أثناء المناقشة العامة، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بحظر بيع الأسلحة والذخيرة والامدادات الأخرى للمناطق التي يدور فيها صراع. ويرحب وفدي أيضا ببيان السفير هوفمان ممثل ألمانيا، الذي ذكر بأن الاتحاد الأوروبي، مع عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، يعتزم تقديم مشروع قرار بشأن مدونة للسلوك لعمليات نقل الأسلحة التقليدية. إن حساسية مسألة الإتجار غير المشروع بالأسلحة وإسهامها في تفاقم الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان جميعها أسباب تدعو لسن الأحكام الملزمة بشأن هذه المسألة في أي مدونة للسلوك كهذه.

ويتمثل أحد جوانب البنود قيد النظر في الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وأثر سباق التسلح والنفقات العسكرية على تطور المجتمعات البشرية. إن الآثار العكسية للحجم الحالي والتصعيد المستمر للانفاق العسكري العالمي، على الرغم من بعض التغييرات الإيجابية، مازالت مسألة تثير الانشغال. إن التشويه المتعمد الدفاع عنه أخلاقيا للأولويات العالمية، الذي أدى إلى تحويل متعاضد للموارد البشرية والمالية والمادية والتقنية القليلة إلى التسلح، على حساب الاحتياجات الإنسانية الأولية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي معالجته، بل وعكس مساره.

وأفغانستان ما انفكت تؤيد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وتمديد المعاهدة المزمع النظر فيه في عام ١٩٩٥، يبقى حيويا بالنسبة لمنع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. كما نلتزم بمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومناطق السلم، ونعتبرها جهدا عالميا مكتملا صوب تحقيق هدف إقامة عالم خال من ويلات الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها. واعتماد مشروع معاهدة أديس أبابا بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا كان تطورا كبيرا آخر تحقيقا لهذه الغاية.

تستخدم في جميع الصراعات فسي فترة ما بعد الحرب، التي وقعت فيها إصابات، طبقا للاحصائيات المتوفرة، أكثر مما وقع في الحربين العالميتين.

وبالنسبة لمسألة أمن الدول، وبالرغم من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات العديدة والعهود والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، لم يتحقق السلم ولا الأمن لجميع الأمم، ولم تتخذ الإجراءات لتوطيدهما. ولا تزال تقوم صراعات مسلحة وحروب محلية واعتداءات وتدخلات. إن التدخل الفادح في الشؤون الداخلية للدول بتدابير علنية أو سرية، واستغلال الصعوبات والمنازعات الداخلية، وإقحام المصالح الفردية كلها ما زالت قائمة. وهذا يصدق بشكل خاص في حالة البلدان التي لم تتغلب بعد على آثار أزمات كبرى، كبلدي أفغانستان. إن تصدير وارسال الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى مناطق الصراع يبدو أنه عامل مساهم في هذه التدخلات الفادحة وفي انتهاكات مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتقديرا للحاجة إلى كبح النقل والاستخدام غير المشروعين للأسلحة التقليدية، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القرار ٧٥/٤٨، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير الإنفاذ الملزمة لإنهاء التصدير غير المشروع للأسلحة التقليدية من أراضيها. كما طلبت من الأمين العام تلمس آراء الحكومات حول السبل والوسائل لجمع الأسلحة الموزعة بصورة غير مشروعة في البلدان، وتقديم تقرير إليها في دورتها التاسعة والأربعين.

واستجابة لهذا الطلب، قدم الأمين العام تقريره، الوارد في الوثيقة A/49/343 المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤. واستنادا إلى ردود الدول، يؤسفنا أن نرى أن الدول لم تسلم تماما بعد بالدور السلبي والتدميري الذي يمكن أن يلعبه توفر الأسلحة غير المشروعة ونقلها إلى المجموعات المتصارعة في المناطق المضطربة. وهذه المشكلة مازالت قائمة في العديد من المناطق والأراضي، بما في ذلك أفغانستان، حيث أزهقت آلاف الأرواح نتيجة لاستخدام هذه الأسلحة غير المشروعة، المنقولة من الخارج والموضوعة تحت تصرف المعارضة المتورطة

ولهذا السبب يمكن تحقيق مكسب كبير باتخاذ المجتمع الدولي تدبيرا ما لتقييد استحداث واستعمال الأسلحة المضادة للأفراد التي تهدد المجتمعات البشرية، وخاصة في مناطق الصراع، من جراء الانتشار السريع لأنواع جديدة وخطيرة من تلك الأسلحة.

وإن قرار بعض الدول، ومنها بعض الدول المنتجة للألغام، بفرض وقف اختياري على تصدير الألغام المضادة للأفراد، باعتبار ذلك خطوة مبدئية، قرار إيجابي، على الرغم من أن الحل النهائي يتمثل في فرض حظر كامل على الألغام. ويحدونا الأمل في أن يتوفر، قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المقرر عقده في أواخر عام ١٩٩٥، الوعي اللازم والإرادة السياسية اللازمة ليس فحسب فيما يتصل بحظر استعمال تلك الأسلحة بل أيضا فيما يتصل بحظر انتاج أو صنع أو تخزين أو نقل هذه الأسلحة للإنسانية.

وأفغانستان على استعداد لتقديم آرائها كي تؤخذ في الاعتبار مع التعديلات الأخرى المقدمة على البروتوكول الثاني بشأن الألغام البرية والمتفجرات المفضحة. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء نطاق تطبيق بروتوكول الألغام البرية. إن تفسير عبارة "طابع دولي" تفسير مرن، على الرغم من أن تبعات استخدام هذه الأسلحة للإنسانية مماثلة في كل الصراعات سواء كانت إقليمية أو دولية في طابعها.

السيد كوندرا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية، أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكُم، سيدي، بمناسبة انتخابكم الإجماعي رئيسا للجنة الأولى في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. كما أهني سائر أعضاء هيئة المكتب على انتخابهم.

أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بترحيبي الحار للسيد بيتر غوسن ممثل جمهورية جنوب افريقيا الذي انضم إلينا أخيرا بوصفه مقررا. إن انتخابه كان تعبيرا صريحا وبليغا عن الترحيب

إن التقدم الكبير المحرز في مفاوضات جنيف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية إنجاز ملحوظ صوب إبرام معاهدة متعددة الأطراف فعالة ومنطبقة دوليا. وليس هناك شك في أن هذه خطوة أخرى تقربنا أكثر من عدم الانتشار ونزع السلاح.

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى موضوع الألغام المضادة للأفراد والألغام البرية. وأحد الاستنتاجات الواضحة التي يمكن الخروج بها من حرب الاحتلال التي فرضها على أفغانستان الجيش الأحمر السابق يتمثل في أن المعتدي لا يقع عليه التزام قانوني برعاية الضحايا، ومعظمهم من المدنيين بمن فيهم أطفال.

وما فتئ المجتمع العالمي يشعر دائما بالقلق إزاء الإصابات التي لا موجب لها للمقاتلين وللسكان المدنيين. ولعله من الممكن تضادي هذه الإصابات لو أننا حرمننا وقيدنا أساليب الحرب الزائدة في لا إنسانيتها وعشوائيتها. لكن المحزن أن نرى أن الاعتبارات العسكرية في معظم الأحيان تتقدم على الاهتمامات الإنسانية. وفي بلدنا، جُربت أشد الأعمال الحربية للإنسانية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. إن ١٤ سنة من الحرب تركت أكثر من ١,٥ مليون قتيل وأكثر من مليوني معوق وأكثر من مليون يتيم وعددا مماثلا من الأرامل.

وتتمثل أبشع ظاهرة في وجود أكثر من ١٠ ملايين لغم بري مضاد للأفراد في بلدي. وعندما ننظر إلى الأطفال والنساء والمسنين وقد بُرت أطرافهم كلها أو إحداها، لا يسعنا إلا أن نتأمل فيما إذا كانت قوانين الحرب ليست في الحقيقة سوى وقفة متحضرة بين بربرية ما قبل الثورة الصناعية وما بعدها.

إن الأسلحة المضادة للأفراد، على الرغم من دقتها المتزايدة، لا تزال تمثل أفضع الوسائل لتنفيذ المهام السياسية ذات الأهمية العالمية. ومما لا يقبله المنطق أن هذه الوسائل في الأمد الطويل يمكن أن تقف حجر عثرة في طريق التحولات الاجتماعية اللازمة. وكل ما يمكن أن نفعله هو أن تزيد زيادة هائلة من التوضحية البشرية لإحداث هذه التغييرات.

أصعب اختبار لها، خاصة في ضوء النداء المقدم من بعض الدول الأطراف بتمديداتها تمديدا غير محدود وغير مشروط.

ولهذا اسمحوا لي أن أسارع إلى القول بأن زامبيا تؤيد التمديد غير المحدود للمعاهدة. بيد أن العنصر غير المشروط لتمديد المعاهدة هو الذي يسبب مشاكل جادة بالنسبة لوفدي. إن التمديد غير المشروط يشكل مشكلة عويصة بسبب فحواه بالنسبة لقضية نزع السلاح العامل الكامل، التي تلتزم زامبيا بها التزاما قاطعا.

وابتداء، إذا تم تمديد المعاهدة بشكل غير محدود وغير مشروط في نيسان/أبريل ١٩٩٥، فإن سميتها التمييزية ستصبح مقننة وبذلك تصبح ثابتة. وعلاوة على هذا نعتقد أنه لن يكون هناك أي حافز للدول الحائزة للأسلحة النووية لأن تمضي قدما صوب نزع السلاح النووي، وهو ما تدعو إليه المادة السادسة من المعاهدة.

وفي هذه الحالة، فإن زامبيا لا تؤيد تمديد المعاهدة تمديدا غير مشروط وغير محدود. والرأي المدروس لوفدي هو أن مثل هذا التمديد لن يخدم مصلحة المجتمع الدولي. بل إنه لن يخدم إلا المصالح الممائلة لحفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتؤمن زامبيا بأن كل الدوافع تملينا ضرورة أن يستند التمديد غير المحدود للمعاهدة على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

وتحقيقا لهذه الغاية تود زامبيا أن ترى تقدما ملموسا بشأن عدد من تدابير نزع السلاح الموازية الهامة التي من شأنها أن تضعنا على طريق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة يمكن التحقق منها. وفي مقدمة هذه التدابير إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. إن هذه المعاهدة من شأنها تجميد المخزونات النووية الحالية والحيلولة دون التحسينات النوعية في أنظمة الأسلحة النووية. وستمثل، إذا ما تحققت، علامة بارزة في السباق لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ويمكن التحقق منها.

بعودة جنوب افريقيا إلى أسرة الأمم المتحدة، تلك العودة التي رحبنا بها وشاهدناها بسعادة. وأتعهد بتقديم دعم وتعاون وفدي الكاملين لكم، سيدي، ولسائر أعضاء هيئة مكتب اللجنة.

نجتمع مرة أخرى في اللجنة الأولى لمناقشة المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي في مناخ خال من السباق العقيم على الأسلحة النووية الذي كان سائدا فيما مضى وما صاحبه من مناظرات الحرب الباردة. بيد أننا لا نزال نعيش في ظل ترككات تلك الحقبة وأكثرها إقلاقا استمرار وجود الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. إن تلك الأسلحة بطبيعتها ليست أسلحة للحرب بل هي في الواقع أسلحة للدمار الشامل.

إن استمرار وجود هذه الأسلحة يشكل مفارقة خطيرة لا يمكن تصحيحها إلا عن طريق نزع السلاح النووي الحثيث والعاجل في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وهذا يجبرني إلى الحديث عن مسألة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعروفة عموما بنظام عدم الانتشار النووي، الذي يكاد يكون محرك نزع السلاح النووي. وزامبيا انضمت إلى نظام عدم الانتشار النووي منذ ثلاث سنوات، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن تلك المعاهدة هي حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين اللذين ساهم فيهما نظام المعاهدة منذ إنشائه إسهاما فريدا. إن نظام المعاهدة خدم المجتمع الدولي خدمة جليلة، حيث أن الغالبية العظمى من المنضمين إلى نظام المعاهدة يمثلون بثبات لالتزاماتهم التعاهدية بالتخلي عن حيافة الأسلحة النووية.

وفي الوقت ذاته، تعي زامبيا تماما أن معاهدة عدم الانتشار النووي تكوين قاصر عن الكمال. إذ أنها تتسم بعدم الإنصاف منذ إنشائها. إن طبيعتها التمييزية تعتبر دونما شك أحد ملامحها المميزة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ ستلقي الدول الأطراف في المعاهدة نظرة على المعاهدة في المؤتمر الثنائي الغرض - الاستعراض والتمديد - المقرر أن يعقد بعد مضي ٢٥ عاما على سريان المعاهدة. وتعلق زامبيا أهمية كبيرة على ذلك المؤتمر. وعندئذ ستواجه معاهدة عدم الانتشار

ميدان نزع السلاح لن تكون أقل من أهمية التقدم صوب تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

وفي الإطار الأوسع لنزع السلاح، أود أن أشير إلى أنه مرت حتى الآن ست سنوات على انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ونتيجتها معروفة جيدا لنا جميعا. وفي الفترة الفاصلة، حدثت تغيرات كثيرة. ومن أهم التطورات الكبيرة التي طرأت منذ ذلك الحين انتهاء الحرب الباردة التي استقطبت في أوجها العلاقات الدولية وشلتها لفترة تتجاوز أربعة عقود. ونحن الآن في عصر جديد يتعين علينا فيه إجراء تقييم شامل للجهود المبذولة من أجل نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة وقابلة للتحقق. وتحقيقا لهذه الغاية، يود وفد بلادي أن يكرر الدعوة التي وجهها المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز، الذي عقد في القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي، إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في الوقت المناسب.

وسعينا إلى تحقيق نزع السلاح النووي، على الرغم من أهميته الفعلية، ينبغي ألا يحجب عن أعيننا الحاجة الملحة إلى نزع السلاح التقليدي. فهناك بؤر توتر عديدة، قديمة وجديدة، يهدد بعضها السلم والأمن الدوليين منذ إنشاء الأمم المتحدة. وهذه الصراعات لم تدم ولا تزال مستمرة إلا باستخدام الأسلحة التقليدية. واليوم، تحظى إفريقيا بنصيب الأسد من هذه الصراعات. وتستهلك هذه الصراعات بين الأشقاء بدورها نصيب الأسد من الموارد الوطنية للبلدان المعنية وبالتالي تؤخر تنميتها الاقتصادية. ولذلك تدعو زامبيا إلى إبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن هذه الاتفاقية ستعطي مغزى ومضمونا لنزع السلاح من كل جوانبه.

لقد أكد وفدي في ملاحظاته الآتية التزامه الكامل بنزع السلاح من منظوره الشامل. وقد أصبح نزع السلاح الآن، وأكثر من أي وقت مضى، أمرا حتميا: فمن الحتمي التعبير عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ ومن الحتمي ترسيخ الاتجاه الحميد

ويمكن أيضا المساعدة على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى باعتماد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض تفجيرية، والمعروفة أيضا باسم وقف المواد الانشطارية. ولهذا يدعو وفد بلادي إلى اختتام المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف حول هذه المسألة الهامة لنزع السلاح على وجه السرعة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتمسك وفدي بوجهة نظره المدروسة بأن إبرام اتفاق على تقديم ضمانات الأمن السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بالاقتران مع اتفاق على عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، سيقطع شوطا طويلا في الإسهام في تحسين آفاق تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وبالمثل، يمكن لتقديم المساعدة التقنية الكافية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لكفالة توافر المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية على أساس غير تمييزي ويمكن التنبؤ به ويطبق في الأجل الطويل، أن يحسن فرص التمديد إلى أجل غير مسمى. ومن المعروف بشكل عام في الوقت الحالي، أن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، التي تنص على تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بأقصى قدر ممكن، لم تنفذ حتى الآن.

ويتصل التدبير الموازي الهام الآخر لنزع السلاح بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. واحترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه المناطق سيشكل إسهاما هاما في تمهيد الطريق صوب تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

إن الامتثال الحماسي لأحكام معاهدة عدم الانتشار لا يمكن تركه للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحدها، كما كان الحال باستمرار على مر السنين. فعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا أن تؤدي واجبها بحماس مماثل، لأن إسهامها في هذا المجال أمر هام، بل حاسم، لبدء مسيرة المجتمع الدولي على طريق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة وقابلة للتحقق. وأهمية معالجتها للشاغل الدولي في المجالات الستة المذكورة في

إننا نفضل استخدام التدابير الإقليمية لتعزيز نظام عدم الانتشار. وأحد هذه التدابير يمكن أن يكون إعلان آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية. فهذا من شأنه أن يسهم إسهاما ملموسا وهاما في تعزيز الأمن في المنطقة الآسيوية.

وتعلق قيرغيزستان أهمية كبيرة على الإبرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالوقف الاختياري على التجارب النووية الذي تلتزم به روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ونؤمن بأن انضمام الصين إلى هذا الوقف سيكون خطوة إيجابية من شأنها أن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التقدم في هذا الميدان.

وفي سياق المسائل النووية، أود أن أتناول مشكلة بعينها تثير قلق بلدي بشكل مباشر. لقد كان بلدي، قيرغيزستان واحدا من الموردين الرئيسيين لليورانيوم الخام لبرنامج الأسلحة النووية الخاص بالاتحاد السوفياتي السابق. وقد ورثنا من هذا العديد من مخابئ اليورانيوم المعالج. وهذه المخابئ تتركز في المركز السطحي للكوارث الطبيعية مثل الانهيارات، والسيول الطينية الجارفة والفيضانات، التي أصبحت أكثر تكرارا مؤخرا، الأمر الذي يفرض تهديدا بوقوع كارثة بيئية على المستوى الوطني. وسنكون ممتنين للغاية لو تمكن المجتمع الدولي من المساعدة في إزالة هذا الخطر.

لقد وقعت قيرغيزستان على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وهي مستعدة للوفاء بالتزاماتها بمقتضى تلك الاتفاقية.

والاتجاه المتزايد نحو تفاقم حدة الصراعات الإقليمية دفع بمسألة كيفية الرقابة على الأسلحة التقليدية إلى مقدمة الاهتمامات. وبلدي يحبذ استخدام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية استخداما فعالا. ونؤيد أيضا الوقف المؤقت المقترح بشأن تصدير الألغام المضادة للأفراد.

إننا نرى أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يشكلان جزءا لا يتجزأ من خطوات متعددة الأطراف

صوب حسم الصراعات بالوسائل السلمية، كما هو وارد في ميثاق منظمنا. لقد أصبح نزع السلاح الآن جزءا لا يتجزأ من قضية التنمية المستدامة وكذلك السلم الدائم.

السيد التماقوف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. إن وفدي على استعداد للتعاون الوثيق والبناء معكم في أعمال اللجنة.

نمر في الوقت الحاضر في مرحلة صعبة من سعينا للوفاء بالمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة، أي صون السلم والأمن الدوليين. ولئن كان هناك دليل، من الناحية الأولى، على وجود عوامل إيجابية ومشجعة في عملية نزع السلاح، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإننا، من الناحية الأخرى، نجد أن من حقائق فترة ما بعد المواجهة هذه ظهور اتجاه صوب إضفاء الطابع الإقليمي على التحديات الأساسية للأمن الدولي. وإننا نؤمن بأن ذلك يقتضي إيلاء أهمية أكبر للبعد الإقليمي للأمن الدولي والعمل على تحسين النهج السليمة والآليات المجربة.

واسمحوا لي أن أطرح بإيجاز موقفنا من البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى. ترى قيرغيزستان أن من الأهمية الحيوية بالنسبة للأمن الدولي أن نسعى إلى تخفيض العنصر النووي في التهديدات الحالية والقضاء عليه في نهاية الأمر. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في الحوار بين روسيا والولايات المتحدة حول نزع السلاح النووي.

لقد انضم بلدي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وقد فعلت قيرغيزستان ذلك اقتناعا منها بأن نظام معاهدة عدم الانتشار عنصر أساسي لتعزيز الأمن. ونعتقد أن إعطاء ضمانات أمنية ملزمة وواضحة وذات مغزى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة سيهيئ الظروف الممتازة للامتثال العالمي للمعاهدة. ونحن نرحب بالعمل في سبيل هذه الضمانات، ونأمل أن يتكامل بالنجاح.

المعركة يمكن أن يوفر ضمانا للسلم والاستقرار والأمن بشكل دائم في طاجيكستان.

وحكومة طاجيكستان مقتنعة بأن أمن البلد والبلدان الأخرى في المنطقة لا يتجزأ. وباعتبارنا عضوا في كمنولث الدول المستقلة، ننسق بإخلاص جميع أنشطتنا في هذا المجال مع الدول الأخرى الأعضاء في الكمنولث. وبهذه الطريقة، نحاول أن نحقق توازنا للمصالح بين بلدنا وبين دول الكمنولث الأخرى. إن تطبيع الحالة على الحدود الطاجيكية الأفغانية واستقرار الحالة في طاجيكستان عمليتان مرتبطتان ومتكافئتان. ولهذا السبب، وقع رؤساء دول الاتحاد الروسي، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، اتفاقا بوضع قوات حفظ سلم جماعية في أراضي طاجيكستان. وأبلغ وزراء خارجية الدول الخمس الأمين العام للأمم المتحدة فخامة السيد بطرس بطرس غالي، بهذا وبشكل رسمي في رسالتهم المشتركة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وإنشاء هذه القوات الجماعية لحفظ السلم، باعتباره اتفاقا اقليميا مبرما وفقا لمقاصد وأهداف الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمثل إسهاما هاما من جانب تلك البلدان في ضمان السلم والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى.

وفي اجتماع عقده رؤساء دول كمنولث الدول المستقلة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في موسكو، جرى تمديد ولاية قوات حفظ السلم المشتركة في طاجيكستان لمدة خمسة أشهر. وتقرر ترفيع مركز قائد قوات حفظ السلم ليتمكن من اتخاذ إجراءات أشد وليساعد حكومة طاجيكستان الشرعية.

إن السياسة الاستراتيجية المشتركة للدول الخمس الأعضاء في الكمنولث هي الدفاع عن حدود طاجيكستان الجنوبية. وجهودها المشتركة لحفظ السلم عنصر حاسم في الجهود المشتركة لمعالجة الأزمة على الحدود الطاجيكية الأفغانية. وإذا ما اتخذ نهج أوسع لهذه المسألة، كما أكد رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، السيد

وإقليمية لصون السلم والاستقرار. والجهود الإقليمية هامة بشكل خاص في مجالات مثل تدابير الثقة وتحديد الأسلحة التقليدية، كما تشهد بذلك تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي هذا الصدد نود أن نؤيد مبادرة كازاخستان بعقد اجتماع بشأن بناء الثقة والتعاون في آسيا واقترح أوزبكستان بتنظيم مؤتمر دائم، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتناول مشاكل الأمن في المنطقة. ويمكن لهذين المحفلين أن يوفر الأطار الضروري لتنمية التعاون والحوار الإقليميين لتعزيز الاستقرار والأمن في آسيا الوسطى.

ونعتقد أن من الواضح أن اللجنة الأولى يجب أن تتحمل مسؤولية كبيرة فيما يخص تعزيز عملية نزع السلاح ودعم السلم والأمن العالميين. ونأمل أن تسفر الجهود التي تبذل لتعزيز فعالية عمل اللجنة الأولى عن نتائج إيجابية. ووفد قيرغيزستان، من جانبه، مستعد للإسهام في قضيتنا المشتركة.

السيد قيوموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية

عن الروسية): لما كان وفد بلادي يتكلم للمرة الأولى في هذه الدورة للجنة الأولى، اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم تهنئة قلبية خالصة بمناسبة انتخابكم لمنصب الرئيس وبأن أعرب عن تهنئتي لسائر أعضاء المكتب أيضا.

إن بناء السلم عن طريق القنوات الدبلوماسية وحفظ السلم بالوسائل العسكرية والمدنية ينطوي على مشاكل معقدة. والتعامل معها يجعل الأمم المتحدة تواجه أحيانا مهام بالغة التعقيد. إن الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية والأفغانية، كما هو معلوم، لا تزال محزنة ومتفجرة. وقد يؤدي تصعيد وتدويل الصراع إلى انتشاره أيضا فيما يجاوز حدود طاجيكستان إلى أراضي بلدان أخرى في آسيا الوسطى.

إن تحقيق السلم والاستقرار في طاجيكستان لن يتم إلا عن طريق الحوار. وتحقيق وقف سريع لإطلاق النار ونزع سلاح جميع المجموعات المسلحة، مع إبداء أطراف الصراع لحسن النية والتسامح أمور ضرورية للتوصل إلى الحل. وما من انتصار في ميدان

أعمال عدائية على الحدود الطاجيكية الأفغانية وفي داخل البلاد، وذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئة

رحمانوف، في بيانه في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر هذا العام، سيتسنى أيضا وضع مفهوم جديد شامل للأمن لمنطقة آسيا الوسطى كلها. إننا لم نفقد الأمل في أن تتاح الفرصة لمجلس الأمن لينظر في هذه المبادرة مرة أخرى بعقد اجتماع للمجلس لمناقشة الحالة في طاجيكستان وحولها ومسألة إعطاء قوة كمنولت الدول المستقلة المشتركة لحفظ السلم مركز عملية حفظ سلم تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة توصيات مفيدة بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات المحلية. ونحن نحبذ زيادة تعزيز القدرة الجماعية للأمم المتحدة لتتمكن من أن تقيم بشكل دقيق ومحيد آثار النزاعات الداخلية الجديدة.

وما من شك في أن السبب الجذري للأزميتين في طاجيكستان وفي أفغانستان المجاورة هو التطرف والتعصب والتحريض على النزاع بين الأعراق وبين الأقاليم بتقسيم السكان إلى "نحن وهم".

ويدين شعب طاجيكستان بشدة أعمال المتطرفين والإرهابيين، ويعارض الذين يحاولون فرض حكم الطغيان عليه. ولذلك نطلب من المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتفادي هذا الخطر، أو أن يزيدها في الواقع إلى ثلاثة أمثالها. فالعنف بغض جميع أشكاله ويجب أن يمتنع أطراف الصراع في طاجيكستان عن محاولة حل مشاكلهم بالقوة. والذين يحاولون بكل الوسائل، بما فيها القتل، الاستيلاء على السلطة في طاجيكستان لا يستحقون أي دعم من المجتمع العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بوصول الفريق الأول من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة إلى طاجيكستان ووزعه في أكثر مناطق الجمهورية تفجرا. إن الهدف من هذه البعثة هو العمل بطريقة مستقلة ومحيدة على مراقبة احترام الاتفاق الذي أبرم بين جميع أطراف النزاع في طاجيكستان في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بشأن وقف إطلاق النار بصورة مؤقتة والامتناع عن القيام بأية

المشتركة المكونة من ممثلي الحكومة والمعارضة في طاجيكستان.

ويرى وفد طاجيكستان أن أي تأخير في حسم الصراع في طاجيكستان سيكون في صالح الذين يسعون إلى تقسيم الأمة الطاجيكية وفي صالح الذين يعارضون وحدة أراضي طاجيكستان.

وشعب طاجيكستان، الذي عانى طويلا، يدين أعمال القوى التي تستخدم المرتزقة الأجانب والأسلحة من أراضي الدول المجاورة فتضع نفسها مع أعداء الأمة.

إن السلم والأمن ليسا هبة من السماء، ولن يتحققا إلا بالنضال. والواقع أن هذا النضال معقد ولا هوادة فيه بالنسبة لكل شخص في بلده، ولكل شخص في المنطقة التي ينتمي إليها، بل ولكل شخص في العالم بأسره. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن ندافع بقوة وثبات عن المبادئ العالمية للكرامة الإنسانية والحرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥